

النوع السادس والخمسون

فِي الإيجاز والإطناب

اعلم أنهما من أعظم أنواع البلاغة، حتى نقل صاحب «سرّ الفصاحة»^(١) عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب.

قال صاحب «الكشاف»: كما أنه يجب على البليغ في مظانّ الإجمال أن يُجمل ويوجز، فكَذَلِكَ الواجب عليه في موارد التفصيل أن يُفصّل ويُشبع، أنشد الجاحظ^(٢):
يَرْمُونَ بِالْحُطْبِ الطُّوَالَ وَتَارَةً وَحِي الْمَلَا حِظْ خَيْفَةَ الرُّقْبَاءِ
واختلف: هل بين الإيجاز والإطناب واسطة، وهي المساواة، أو: لا، وهي داخلة في قسم الإيجاز؟

فالسكّافي وجماعة على الأوّل، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة، لأنّهم فسروها بالمتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة، وفسّروا الإيجاز بأداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها؛ لكون المقام خليقاً بالبسط. وابن الأثير وجماعة على الثاني، فقالوا: الإيجاز التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، والإطناب بلفظ أزيد.

وقال القزويني^(٣): الأقرب أن يقال: إن المنقول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله: إمّا بلفظ مساوٍ للأصل المراد، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائد عليه لفائدة. والأوّل المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب.

واحتُزِر بـ «وافٍ» عن الإخلال، ويقولنا: (لفائدة) عن الحشو والتطويل، فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنها من قسم المقبول.

فإن قلت: عدم ذكر المساواة في الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها أو عدم قبولها، أو لأمر غير ذلك؟

قلت: لهما، ولأمر ثالث، وهو: أن المساواة لا تكاد توجد، خصوصاً في القرآن، وقد مثل لها في «التلخيص»^(٤) بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]، وفي «الإيضاح» بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]، وتُعقَّب: بأنّ في الآية الثانية حذف موصوف

(١) «سرّ الفصاحة» الحفّاجي ص ٢٠٥.

(٢) في «البيان والتبيين» ٤٤/١ و١٥٥ منسوباً لأبي دؤاد بن حريز الإيادي.

(٣) في «الإيضاح» ص ١٣٩.

(٤) «شرح التلخيص» للقزويني ص ١٠٨، باب الاستعارة.

﴿الذَّيْبُ﴾. وفي الأولى إطناب بلفظ ﴿السَّيِّئُ﴾؛ لأن المكر لا يكون إلا سيئاً، وإيجاز بالحذف إن كان الاستثناء غير مفرغ؛ أي: بأحد، وبالقصر في الاستثناء، وبكونها حائثة على كف الأذى عن جميع الناس، محذرة عن جميع ما يؤدي إليه، وبأن تقديرها يضربُ بصاحبه مضرّةً بليغة، فأخرج الكلام مخرج الاستعارة التبعية الواقعة على سبيل التمثيلية؛ لأن ﴿بِحَيْثُ﴾ بمعنى (يحيط)، فلا يستعمل إلا في الأجسام.

تنبيه:

الإيجاز والاختصار بمعنى واحد، كما يؤخذ من «المفتاح» وصرّح به الطيبي. وقال بعضهم: الاختصار خاصٌّ بحذف الجمل فقط، بخلاف الإيجاز. قال الشيخ بهاء الدين^(١): وليس بشيء.

والإطناب: قيل: بمعنى الإسهاب، والحق أنه أخصُّ منه؛ فإن الإسهاب التطويلُ لفائدة أو لا لفائدة، كما ذكره التنوخي وغيره.

فصل: الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

فالأول: هو الوجيز بلفظه، قال الشيخ بهاء الدين^(٢): الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطول منه، فهو إيجاز قصر. وقال بعضهم: إيجاز القصر هو تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

وقال آخر: هو أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقل من القدر المعهود عادة. وسبب حسنه: أنه يدلُّ على التمكّن في الفصاحة، ولهذا قال ﷺ: «أوتيت جوامع الكلم». [البخاري: ٧٠١٣، ومسلم: ١١٦٧، وأحمد: ٧٦٣٢].

وقال الطيبي في «التيان»^(٣): الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام:

أحدها: إيجاز القصر، وهو أن يُقصرَ اللفظ على معناه، كقوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنبِئْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠، ٣١]. جمع في أحرفِ العنوان والكتاب والحاجة. وقيل في وصف بليغ: كانت ألفاظه قوالب معناه.

قلت: وهذا رأي من يُدخل المساواة في الإيجاز.

الثاني: إيجاز التقدير، وهو أن يُقدّرَ معنى زائداً على المنطوق، ويسمى بالتضييق أيضاً، وبه سمّاه بدر الدّين بن مالك في «المصباح»^(٤)، لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه، نحو: ﴿مَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: خطاياها غُفرت، فهي له لا عليه. ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: للضّالين الصّائرين بعد الضلال إلى التقوى.

(١) في «عروس الأفراح» ٥٧٦/٢ و٥٧٨ الإطناب والإيجاز. (٢) في «عروس الأفراح» ٥٨١/١.

(٣) «التيان في البيان» ص ١٢١. (٤) «المصباح» ص ٧٤ الإيجاز.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعدّدة، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...﴾ الآية [النحل: ٩٠]؛ فإن العدل: هو الصراط المستقيم، المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، المومى به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبودية. والإحسان: هو الإخلاص في واجبات العبودية، لتفسيره في الحديث بقوله: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» [بخاري: ٥٠، ومسلم: ١٩٩]، أي: تعبد مخلصاً في نيتك، وواقفاً في الخضوع، آخذاً أهبة الحذر... إلى ما لا يحصى. ﴿وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ هو الزيادة على الواجب من النوافل؛ هذا في الأوامر، وأمّا النواهي: فبالفحشاء: الإشارة إلى القوة الشهوانية، وبالمنكر: إلى الإفراط الحاصل من آثار الغضبية أو كل محرّم شرعاً، وبالبغي: إلى الاستعلاء الفاض عن الوهمية.

قلت: ولهذا قال ابن مسعود: ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية؛ أخرجه في «المستدرک». [٣٥٦/٢] وهو صحيح.

وروى البيهقي في «شعب الإيمان» [١٤٠] عن الحسن: أنه قرأها يوماً، ثم وقف فقال: إن الله جمع لكم الخير كلّ والشر كلّ في آية واحدة، فوالله ما ترك العدل والإحسان من طاعة الله شيئاً إلا جمعه، ولا ترك الفحشاء والمنكر والبغي من معصية الله شيئاً إلا جمعه.

وروى أيضاً عن ابن شهاب في معنى حديث الشيخين: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ»؛ قال: بلغني أن جوامع الكلم أن الله يجمع له الأمور الكثيرة - التي كانت تكتب في الكتب قبله - في الأمر الواحد والأميرين، ونحو ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ الآية [الأعراف: ١٩٩]، فإنها جامعة لمكارم الأخلاق، لأن في أخذ العفو: التساهل والتسامح في الحقوق، واللين والرفق في الدعاء إلى الدين، وفي الأمر بالمعروف: كف الأذى وغيض البصر، ما شاكلهما من المحرّمات، وفي الإعراض: الصبر والحلم والتؤدة.

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ...﴾ [الإخلاص: ١] إلى آخرها، فإنه نهاية التنزيه، وقد تضمّنت الردّ على نحو أربعين فرقة، كما أفرد ذلك بالتصنيف بهاء الدين بن شداد.

وقوله: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾ [النازعات: ٣١] دلّ بهاتين الكلمتين على جميع ما أخرجه من الأرض قوتاً ومتاعاً للأنام؛ من العشب والشجر والحبّ والثمر والعصف والحطب واللباس والنار والملح؛ لأنّ النار من العيدان والملح من الماء.

وقوله: ﴿لَا يَصُدُّونَ عَنْهَا وَلَا يُزِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٩]. جمع فيه جميع عيوب الخمر من: الصّداع، وعدم العقل، وذهاب المال، ونفاد الشراب.

وقوله: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَيْ مَاءَكِ...﴾ الآية [هود: ٤٤]، أمر فيها ونهى، وأخبر ونادى، ونعت وسمّى، وأهلك وأبقى، وأسعد وأشقى، وقصّ من الأنباء ما لو سُرح ما اندرج في هذه الجملة - من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان - لحجّت الأقلام. وقد أفردت بلاغة هذه الآية بالتأليف، وفي

«العجائب» للكرماني^(١): أجمع المعاندون على أن طوق البشر قاصر عن الإتيان بمثل هذه الآية، بعد أن فتشوا جميع كلام العرب والعجم، فلم يجدوا مثلها في فخامة ألفاظها، وحسن نظمها، وجودة معانيها في تصوير الحال مع الإيجاز من غير إخلال.

وقوله تعالى: ﴿يَتَابِعُهَا نَتْمَلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ...﴾ الآية [النمل: ١٨]، جمع في هذه اللفظة أحد عشر جنساً من الكلام: نادى، وكنت، ونبّهت، وسمت، وأمرت، وقصت، وحذرت، وخصت، وعمت، وأشارت، وعذرت. فالنداء (يا)، والكناية (أي)، والتنبيه (ها)، والتسمية ﴿النمل﴾، والأمر ﴿أَدْخُلُوا﴾، والقصص ﴿مَسَكِنَكُمْ﴾، والتحذير ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ﴾، والتخصيص ﴿سَائِمِنُكُمْ﴾، والتعميم ﴿جُنُودُهُمْ﴾، والإشارة ﴿وَهُمْ﴾، والعذر ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾؛ فأدّت خمسة حقوق: حق الله، وحق رسوله، وحقها، وحق رعيّتها، وحق جنود سليمان.

وقوله: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ حُدُوًا زَيْنَتُكَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾ الآية [الأعراف: ٣١]، جمع فيها أصول الكلام: النداء، والعموم، والخصوص، والأمر، والإباحة، والنهي، والخبر.

وقال بعضهم: جمع الله الحكمة في شطر آية: ﴿وَكَلُّوا وَأَثْرُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَرْسُلَ أَنْ أَرْضِعِيَّ...﴾ الآية [القصص: ٧]، قال ابن العربي^(٢): هي من أعظم آي في القرآن فصاحةً، إذ فيها أمران ونهيان وخبران وبشارتان.

وقوله: ﴿فَأَصْنَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]. قال ابن أبي الإصبع: المعنى: صرّح بجميع ما أوجي إليك، وبلغ كل ما أمرت ببيانه، وإن شقّ بعض ذلك على بعض القلوب فانصدعت. والمشابهة بينهما فيما يؤثره التصريح في القلوب، فيظهر أثر ذلك على ظاهر الوجوه من التقبُّض والانبساط، ويلوح عليها من علامات الإنكار والاستبشار، كما يظهر على ظاهر الزجاجاة المصدوعة، فانظر إلى جليل هذه الاستعارة، وعظم إيجازها، وما انطوت عليه من المعاني الكثيرة. وقد حكى أن بعض الأعراب لما سمع هذه الآية سجد وقال: سجدت لفصاحة هذا الكلام.

وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا شَتَّهِهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]. قال بعضهم: جمع بهاتين اللفظتين ما لو اجتمع الخلق كلهم على وصف ما فيها على التفصيل لم يخرجوا عنه.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإن معناه كثير ولفظه قليل، لأن معناه: أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتل قُتل كان ذلك داعياً إلى ألا يُقدّم على القتل، فارتفع بالقتل - الذي هو القصاص - كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياةً لهم. وقد فضّلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى، وهو قولهم: «القتل أنفى للقتل» بعشرين وجهاً أو أكثر، وقد أشار ابن الأثير إلى إنكار هذا التفضيل وقال: لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك.

(١) «عجائب التفسير وخرائب التأويل» ٥٠٧/١، هود: ٤٤.

(٢) في «أحكام القرآن» ٤٩١/٣ سورة القصص؛ أولها.

الأول: أن ما يُناظره من كلامهم، وهو قوله: «القصاص حياة»، أقلُّ حروفاً، فإنَّ حروفه عشرة، وحروف (القتل أنفى للقتل) أربعة عشر.

الثاني: أن نفي القتل لا يستلزم الحياة، والآية ناصّة على ثبوتها التي هي الغرض المطلوب منه.
الثالث: أن تنكير (حياة) يفيد تعظيماً، فيدلُّ على أنَّ في القصاص حياة متطاولة، كقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٦]. ولا كذلك المثلُّ؛ فإن اللام فيه للجنس؛ ولذا فسَّروا الحياة فيها بالبقاء.

الرابع: أن الآية فيه مطَّردة، بخلاف المثل؛ فإنه ليس كلُّ قتل أنفى للقتل، بل قد يكون أدعى له، وهو القتل ظلماً، وإنما ينفيه قتلٌ خاصٌّ وهو القصاص، ففيه حياة أبداً.

الخامس: أن الآية خالية من تكرار لفظ (القتل) الواقع في المثل، والخالي من التكرار أفضلُ من المشتمل عليه، وإن لم يكن مخللاً بالفصاحة.

السادس: أن الآية مستغنية عن تقدير محذوف، بخلاف قولهم؛ فإن فيه حذف (من) التي بعد أفعال التفضيل وما بعدها. وحذف (قصاصاً) مع القتل الأوَّل، (وظلماً) مع القتل الثاني، والتقدير: القتل قصاصاً أنفى للقتل ظلماً من تركه.

السابع: أن في الآية طباقاً، لأن القصاص مشعر بضدِّ الحياة، بخلاف المثل.

الثامن: أن الآية اشتملت على فنٍّ بديع، وهو جعل أحد الضدِّين الذي هو الفناء والموت محللاً ومكاناً لضده، الذي هو الحياة، واستقرار الحياة في الموت مبالغة عظيمة، وذكره في «الكشاف»^(١)، وعبر عنه صاحب «الإيضاح»: بأنَّه جعل القصاص كالمنبع للحياة والمعدن لها بإدخال (في) عليه.

التاسع: أن في المثل توالي أسباب كثيرة خفيفة، وهو السكون بعد الحركة، وذلك مستكره، فإن اللفظ المنطوق به إذا توالى حركاته تمكَّن اللسان من النطق به، وظهرت فصاحته. بخلاف ما إذا تعقَّب كلُّ حركة سكوناً، فالحركات تنقطع بالسكنات. نظيره: إذا تحرَّكت الدابة أذنى حركة فحُيِّست، ثم تحرَّكت فحُيِّست لا تطيق إطلاقها، ولا تتمكن من حركتها على ما تختاره، فهي كالمقيّدة.

العاشر: أن المثل كالمتناقض من حيث الظاهر؛ لأن الشيء لا ينفي نفسه.

الحادي عشر: سلامة الآية من تكرير قلقله القاف، الموجب للضغط والشدة، وبُعدها عن غنة النون.

الثاني عشر: اشتمالها على حروفٍ متلائمة، لما فيها من الخروج من القاف إلى الصَّاد؛ إذ القاف من حروف الاستعلاء، والصَّاد من حروف الاستعلاء والإطباق، بخلاف الخروج من القاف إلى التاء التي هي حرف منخفض؛ فهو غير ملائم للقاف، وكذا الخروج من الصَّاد إلى الحاء، أحسنُ من الخروج من اللام إلى الهمزة، لبُعد مادون طَرْف اللسان وأقصى الحلق.

(١) «الكشاف» ١/ ٣٣٣ البقرة: ١٧٩.

الثالث عشر: في النطق بالصَّاد والحاء والتاء حسن الصَّوت، ولا كذلك تكرير القاف والتاء.
الرابع عشر: سلامتها من لفظ القتل المشعر بالوحشة، بخلاف لفظ (الحياة) فإن الطباع أقبل له من لفظ القتل.

الخامس عشر: أن لفظ القصاص مشعر بالمساواة، فهو منبئ عن العدل، بخلاف مطلق القتل.
السادس عشر: الآية مبنية على الإثبات، والممثل على النفي، والإثبات أشرف لأنه أوَّل، والنفي ثانٍ عنه.

السابع عشر: أن الممثل لا يكاد يُفهم إلا بعد فهم أن القصاص هو الحياة، وقوله: ﴿فِي الْقَصَاصِ حَيَوةٌ﴾ مفهومٌ من أوَّل وهلة.

الثامن عشر: أن في المثل بناء (أفعل) التفضيل من فعل متعدّد، والآية سالمة منه.
التاسع عشر: أن (أفعل) في الغالب يقتضي الاشتراك، فيكون ترك القصاص نافياً للقتل، ولكن القصاص أكثر نفيًا، وليس الأمر كذلك. والآية سالمة من ذلك.

العشرون: أن الآية رادعة عن القتل والجرح معاً؛ لشمول القصاص لهما، والحياة أيضاً في قصاص الأعضاء؛ لأن قطع العضو ينقص مصلحة الحياة، وقد يسري إلى النفس فيزيلها، ولا كذلك الممثل.

في أوَّل الآية ﴿وَلَكُرْهُ﴾ وفيها لطيفة، وهي بيان العناية بالمؤمنين على الخصوص، وأنهم المراد حياتهم لا غيرهم، لتخصيصهم بالمعنى مع وجوده فيمن سواهم.

تنبيهات:

الأول: ذكر قدامته من أنواع البديع الإشارة، وفسرها: بالإتيان بكلام قليل ذي معانٍ جمّة، وهذا هو إيجاز القصر بعينه؛ لكن فرّق بينهما ابن أبي الإصبع: بأن الإيجاز دلالة مطابقة، ودلالة الإشارة إما تضمّن أو التزام، فعلم منه أن المراد بها ما تقدّم في مبحث المنطوق.

الثاني: ذكر القاضي أبو بكر في «إعجاز القرآن»: أن من الإيجاز نوعاً يسمى: التضمين؛ وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم هي عبارة عنه. قال: وهو نوعان: أحدهما ما يُفهم من البنية، كقوله: معلوم، فإنّه يوجب أنه لا بدّ من عالم. والثاني من معنى العبارة كبسم الله الرحمن الرحيم، فإنّه تضمّن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه، على جهة التعظيم لله تعالى والتبرُّك باسمه.

الثالث: ذكر ابن الأثير وصاحب «عروس الأفراح»^(١) وغيرهما: أن من أنواع إيجاز القصر:

باب الحَضْر، سواء كان يلاً أو بإنما أو غيرهما من أدواته، لأن الجملة فيها نابتٌ مناب جملتين. وباب العطف، لأن حرفه وضع للإغناء عن إعادة العامل.

وباب النائب عن الفاعل، لأنه دل على الفاعل بإعطائه حكمه، وعلى المفعول بوضعه.
وباب الضمير، لأنه وضع للاستغناء به عن الظاهر اختصاراً، ولذا لا يُعدل إلى المنفصل مع
إمكان المتصل.

وباب: علمتُ أنك قائم، لأنه متحمل لاسم واحد سدَّ مسدَّ المفعولين من غير حذف.
ومنها: باب التنازع؛ إذا لم نقدر على رأي الفراء.
ومنها: طرح المفعول، اقتصاراً على جعل المتعدي كاللازم، وسيأتي تحريره.
ومنها: جميع أدوات الاستفهام والشرط؛ فإن (كم مألُك)؟ يعني عن قولك: (أهو عشرون أم
ثلاثون؟) وهكذا إلى ما لا يتناهى.
ومنها: الألفاظ اللازمة للعموم كأحد.

ومنها: لفظ التثنية والجمع، فإنه يعني عن تكرير المفرد، وأقيم الحرف فيهما مقامه اختصاراً.
ومما يصلح أن يعدَّ من أنواعه: المسمَّى بالانساع من أنواع البديع؛ وهو: أن يُؤتى بكلام يتسع فيه
التأويل بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني، كفواتح السور، ذكره ابن أبي الإصبع.
القسم الثاني من قسمي الإيجاز: إيجاز الحذف، وفيه فوائد:

ذكر أسبابه:

منها: مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره.

ومنها: التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى
تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾
[الشمس: ١٣]. فـ ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ تحذير بتقدير: (ذروا)، و﴿وسُقْيَهَا﴾ إغراء بتقدير: (الزموا).

ومنها: التخفيف والإعظام لما فيه من الإبهام. قال حازم في «منهاج البلغاء»: إنما يحسن الحذف
لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طولٌ وسامة، فيحذف ويكتفى بدلالة
الحال، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها. قال: ولهذا القصد يؤثر في
المواضع التي يُراد بها التعجب والتهويل على النفوس، ومنه قوله في وصف أهل الجنة: ﴿حَقَّقَ إِذَا
جَاءُوهَا وَفُحِّتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]. فحذف الجواب، إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا
يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تُقدر ما
شاءته، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك.

وكذا قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُفِّقُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً، لا تكاد تحيط به
العبارة.

ومنها: التخفيف لكثرة دورانه في الكلام، كما في حذف حرف النداء، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾
[يوسف: ٢٩]. ونون ﴿لَمْ يَكُ﴾ [الأنفال: ٥٣]. والجمع السالم، ومنه قراءة: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾

[الحج: ٣٥]. وياء ﴿وَأَلْبَلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤]. وسأل المؤرِّج السدوسي^(١) الأخصَّسَ عن هذه الآية، فقال: عادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه، نقصت حروفه، والليل لما كان لا يسري، وإنما يُسرى فيه نقص منه حرف، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَيْعًا﴾ [مريم: ٢٨]؛ الأصل (بغية)، فلما حوّل عن فاعل نقص منه حرف.

ومنها: كونه لا يصلح إلّا له، نحو: ﴿عَلِمُ الْقَيْبِ وَالشَّهَادَةُ﴾ [الأنعام: ٧٣]. ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

ومنها: شهرته، حتى يكون ذكره وعدمه سواء، قال الزّمخشري: وهو نوع من دلالة الحال، التي لسانها أنطق من لسان المقال، وحُمل عليه قراءة حمزة^(٢): ﴿نَسَاءً لَوْنٌ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾ [النساء: ١]؛ لأن هذا مكان شهر بتكرّر الجارّ؛ فقامت الشهرة مقام الذكر.

ومنها: صيانه عن ذكره تشريفاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [٣٣] قَالَ رَبِّ السَّمَوَاتِ . . . [الشعراء: ٢٣] الآيات، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع: قبل ذكر الربّ؛ أي: (هُوَ رَبٌّ) (والله رَبُّكُمْ) (والله رَبُّ المشرقِ)، لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيماً وتفخيماً. ومثله في «عروس الأفراح»^(٣) بقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أي: ذاتك.

ومنها: صيانة اللسان عنه تحقيراً له، نحو: ﴿صُمُّ بَكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨]، أي: هم أو المنافقون.

ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها. ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوْا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]، أي: كل واحد.

ومنها: رعاية الفاصلة، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٢]، أي: وما فلاك.

ومنها: قصد البيان بعد الإيهام، كما في فعل المشيئة، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ﴾ [النحل: ٩]. أي: ولو شاء هدايتكم؛ فإنه إذا سمع السّامع: ﴿وَلَوْ شَاءَ﴾، تعلّقت نفسه بمُشَاءٍ إِنْهَمَ عليه، لا يدري ما هو، فلما ذكر الجواب استبان بعد ذلك. وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة شرط؛ لأنّ مفعول المشيئة مذكور في جوابها.

وقد يكون مع غيرها استدلالاً بغير الجواب، نحو: ﴿وَلَا يُجِطُونَ سِتْوَةً مِّنْ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقد ذكر أهل البيان: أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلّا إذا كان غريباً أو عظيماً، نحو: ﴿لِيَمَنَّ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَفِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]. ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ هَوَاً﴾ [الأنبياء: ١٧]. وإنما اطرّد أو كثر حذف

(١) مؤرِّج بن عمرو البصري، من أعيان أصحاب الخليل بن أحمد، عالم بالعربية والأنساب (ت: ١٩٥هـ). «إنباه الرواة» ٣٢٧/٣، «المزهر» ٢/٢٣٢.

(٢) «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص ٢٢٦. (٣) «عروس الأفراح» ١/٣٧٨.

مفعول المشيئة دون سائر الأفعال؛ لأنه يلزم من وجود المشيئة وجود المُشَاءِ، فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشيئة الجواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها في أطراد حذف مفعولها، ذكره الرَّمْلَكَاني والتنوخي في «الأقصى القريب» قالوا: وإذا حذف بعد (لو) فهو المذكور في جوابها أبداً، وأورد في «عروس الأفراح»^(١): ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]؛ فإن المعنى (لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة)؛ لأنَّ المعنى معيَّن على ذلك.

فائدة:

قال الشيخ عبد القاهر: ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره، وسمي ابن جني الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام.

قاعدة في حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً

قال ابن هشام^(٢): جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف للدليل، ويريدون بالاختصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الطور: ١٩]، أي: أوقعوا هذين الفعلين، والتحقيق أن يقال - يعني - كما قال أهل البيان:

تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه، ومن أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كونٍ عامٍّ، فيقال: حصل حريق أو نهب.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا يُنَوَّى، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمّى محذوفاً؛ لأنَّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له.

ومنه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]. ﴿وَإِذَا رَأَيْتُمْ﴾ [الإنسان: ٢٠]. إذ المعنى: ربِّي الذي يفعل الإحياء والإماتة. وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم؟ وأوقعوا الأكل والشرب، وذرؤوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية.

ومنه: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ . . .﴾ الآية [القصص: ٢٣]، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام رحمهما إذ كانتا على صفة الدياد وقومهما على السقي، لا لكون مئودهما غنماً وسقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من ﴿لَا سَقَى﴾ السقي لا المسقي. ومن لم يتأمل قدر: يسقون إبلهم وتوددان غنمهما، ولا سقي غنماً.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقه بمفعوله فيذكران، نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ١٣٠]. ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّبَّ﴾ [الإسراء: ٣٢]. وهذا النوع الذي إذا لم يذكر محذوفه قيل: محذوف.

وقد يكون في اللَّفْظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]. ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [النساء: ٩٥].

(١) «عروس الأفراح» ١/٣٧٦ أحوال متعلقات الفعل (الحذف). (٢) في «المغني» ص ٧٩٧.

وقد يشتهر الحال في الحذف وعدمه، نحو: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]. قد يتوهم أن معناه (نادوا) فلا حذف، أو (سموا) فالحذف واقع.

ذكر شروطه:

هي ثمانية:

أحدها: وجود دليل: إما حالي، نحو: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [هود: ٦٩]، أي: سلمنا سلاماً. أو مقالي، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل خبيراً. ﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]؛ أي: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون.

ومن الأدلة: العقل، حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف.

ثم تارة يدل على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه، بل يستفاد التعيين من دليل آخر، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتَهُ﴾ [المائدة: ٣]، فإن العقل يدل على أنها ليست المحرمة، لأن التحريم لا يضاف إلى الأجرام، وإنما هو والحل يضافان إلى الأفعال، فعلم بالعقل حذف شيء. وأما تعيينه - وهو التناول - فمستفاد من الشرع، وهو قوله ﷺ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا» [بخاري: ١٤٩٢، ومسلم: ٨٠٦، وأحمد: ٢٣٦٩]، لأن العقل لا يدرك محل الحل، ولا الحرمة. وأما قول صاحب «التلخيص»^(١): «إنه من باب دلالة العقل أيضاً، فتابع فيه السكاكيتي، من غير تأمل أنه مبني على أصول المعتزلة.

وتارة يدل العقل أيضاً على التعيين، نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمره؛ بمعنى عذابه، لأن العقل دل على استحالة مجيء الباري، لأنه من سمات الحادث، وعلى أن الجائي أمره.

﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، أي: بمقتضى العقود وبمقتضى عهد الله؛ لأن العقد والعهد قولان قد دخلا في الوجود، وانقضا فلا يتصور فيهما وفاء ولا نقض، وإنما الوفاء والنقض بمقتضاهما وما ترتب عليهما من أحكامهما.

وتارة يدل على التعيين العادة، نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] دل على العقل على الحذف، لأن يوسف لا يصح ظرفاً للوم. ثم يحتمل أن يقدر: (لُمْتُنَّنِي فِي حَبِّه) لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]، وفي مراديتها لقوله: ﴿تُرْوَدُ فَنَنْهَاهَا﴾ [يوسف: ٣٠]. والعادة دلت على الثاني، لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة، لأنه ليس اختيارياً، بخلاف المرادة، للقدرة على دفعها.

وتارة يدل عليه التصريح به في موضع آخر، وهو أقواها، نحو: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: أمره، بدليل: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]. ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، أي: كعرض، بدليل التصريح به في آية الحديد. ﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [البينة: ٢]، أي: من عند الله، بدليل: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١].

ومن الأدلة على أصل الحذف العادة، بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من

غير حذف، نحو: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَأْتَمَعَنَّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: مكان قتال، والمراد مكاناً صالحاً للقتال، وإنما كان كذلك؛ لأنهم كانوا أخبر الناس بالقتال، ويتعيرون بأن يتفوهوا بأنهم لا يعرفونه، فالعادة تمنع أن يريدوا: (لو نعلم حقيقة القتال)؛ فلذلك قدره مجاهد: مكان قتال. ويدل عليه: أنهم أشاروا على النبي ﷺ ألا يخرج من المدينة.

ومنها: الشروع في الفعل، نحو: (بسم الله) فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له؛ فإن كانت عند الشروع في القراءة قدرت (أقرأ)، أو الأكل قدرت (أكل). على هذا أهل البيان قاطبةً، خلافاً لقول النُّحاة أنه يقدر (ابتدأت) أو (ابتدائي) كائن (بسم الله). ويدل على صحّة الأوّل: التصريح به في قوله: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ بَحْرِنَهَا وَمُرْسَهًا﴾ [هود: ٤١]. وفي حديث: «باسمك ربي وضعت جنبي». [بخاري: ٦٣١٣، ومسلم: ٦٨٩٢، وأحمد: ١٨٦٥٤].

ومنها: الصناعة النحويّة، كقولهم في: ﴿لَا أَقِيمُ﴾ [القيامة: ١]، التقدير: (لأننا أقسم)، لأن فعل الحال لا يقسم عليه. وفي: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾ [يوسف: ٨٥]، التقدير: (لا تفتأ): لأنه لو كان الجواب مثبتاً دخلت اللّام والثّون، كقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وقد توجب الصناعة التقدير، وإن كان المعنى غير متوقّف عليه، كقولهم في: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]: إن الخبر محذوف، أي: موجود.

وقد أنكره الإمام فخر الدين وقال: هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير، وتقدير النحاة فاسدٌ، لأن نفي الحقيقة مطلقة أعم من نفيها مقيدةً، فإنها إذا انتفت مطلقاً كان ذلك دليلاً على سلب الماهية مع القيد، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر.

ورُدّ: بأن تقديريهم: (موجود) يستلزم نفي كل إله غير الله قطعاً، فإن العدم لا كلام فيه؛ فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة، ثم لا بد من تقدير خبر، لاستحالة مبتدأ بلا خبر ظاهر أو مقدر، وإنما يقدر النحويّ ليعطي القواعد حقّها، وإن كان المعنى مفهوماً.

تنبيه:

قال ابن هشام^(١): إنّما يشترط الدليل فيما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها أو أحد ركنيها، أو يفيد معنى فيها هي مبنية عليه، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾ [يوسف: ٨٥]. أمّا الفصلة فلا يشترط لحذفها وجدان دليل، بل يشترط ألا يكون في حذفها ضرر معنوي أو صناعي.

قال^(٢): ويشترط في الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، وردّ قول الفراء في: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْعَ عِظَامِهِ﴾ [بلقادرين] [القيامة: ٣، ٤]: إن التقدير: (بلى ليحسبنا قادرين)؛ لأن الحسبان المذكور بمعنى الظنّ، والمقدر بمعنى العلم، لأن التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأموراً به.

قال^(١): والصَّواب فيها قول سيبويه: إن ﴿قَدِيرِينَ﴾ حال، أي: بل نجمعها قادرين؛ لأنَّ فعل الجمع أقرب من فَعَلَ الحسبان، ولأنَّ (بلى) لإيجاب المنفَعِي، وهو فيها فعل الجمع.

الشرط الثاني: ألا يكون المحذوف كالجاء، ومن ثمَّ لم يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها. قال ابن هشام^(٢): وأما قول ابن عطية في: ﴿يَبَسُّ مَثَلُ الْقَوْرِ﴾ [الجمعة: ٥]. إن التقدير: يبس المثلُ مثل القوم، فإن أراد تفسير الإعراب، وأنَّ الفاعل لفظ (المثل) محذوفاً فمردود، وإنَّ أراد تفسير المعنى، وأنَّ في ﴿يَبَسُّ﴾ ضمير المثل مستتراً فسهل.

الشرط الثالث: ألا يكون مؤكِّداً، لأنَّ الحذف منافٍ للتأكيدي، إذ الحذف مبنيٌّ على الاختصار، والتأكيدي مبني على الطُّول. ومن ثمَّ ردَّ الفارسيّ على الزَّجاج في قوله في: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَيْنَ﴾ [طه: ٦٣]. إنَّ التقدير: إنَّ هذان لهما ساحران. فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وأما حذف الشيء للدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأنَّ المحذوف للدليل كالثابت^(٣).

الرابع: ألاَّ يُوَدِّيَ حذفه إلى اختصار المختصر، ومن ثمَّ لم يحذف اسم الفعل؛ لأنَّه اختصار للفعل.

الخامس: ألاَّ يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار، والناصب للفعل، والجازم إلاَّ في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل.

السادس: ألاَّ يكون المحذوف عوضاً عن شيء، ومن ثمَّ قال ابن مالك: إن حرف النداء ليس عوضاً من (أدعو) لإجازة العرب حذفه. ولذا أيضاً لم تحذف التاء من إقامة واستقامة. وأما: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، فلا يقاس عليه. ولا خبر كان، لأنَّه عوض أو كالعوض من مصدرها.

السابع: ألاَّ يُوَدِّيَ حذفه إلى تهينة العامل القويّ، ومن ثمَّ لم يُقَسَّ على قراءة: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [الحديد: ١٠].

فائدة^(٤):

اعتبر الأخص في الحذف التدرج حيث أمكن، ولهذا قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فَنَسُ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]: إنَّ الأصل (لا تجزي فيه)، فحذف حرف الجرِّ، فصار (تجزيه) ثمَّ حذِفَ الضمير، فصار ﴿تَجْرِي﴾. وهذه ملاحظة في الصناعة. ومذهب سيبويه أنهما حذفاً معاً، قال ابن جني: وقول الأخصش أوفق في النَّفس، وأنس من أن يُحذف الحرفان معاً في وقت واحد.

(١) ابن هشام في «المغني» ص ٧٩٢.

(٢) في «المغني» ص ٧٩٣.

(٣) وذلك في كتابه: «الإغفال» ٢/٤٠٩ - ٤١٠ المسألة ٨٥، سورة طه: ٦٣، وهو المسائل المصلحة من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ). و«الإغفال» للفارسي (ت: ٣٧٧هـ).

(٤) انظر «المغني» ص ٨٠٤.

قاعدة:

الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله. فيقدر المفسر في نحو (زيداً رأيت) مقدماً عليه. وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه لإفادة الاختصاص، كما قاله النحاة، وإذا منع منه مانع، نحو: ﴿وَأَمَّا نُمُودٌ فَمَا هِيَ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [فصلت: ١٧]؛ إذ لا يلي (أمّا) فعل.

قاعدة:

ينبغي تقليل المقدّر مهما أمكن، لتقلّ مخالفة الأصل، ومن ثمّ ضُغِفَ قول الفارسيّ في: ﴿وَأَلْتَمِئْ لِمَا يَحْضُرُ﴾ [الطلاق: ٤]: إن التقدير: (فعدتهن ثلاثة أشهر). والأولى أن يقدر (كذلك).

قال الشيخ عز الدين: ولا يقدر من المحذوفات إلا أشدها موافقة للغرض وأفصحها؛ لأن العرب لا يقدرّون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام، كما يفعلون ذلك في الملفوظ به، نحو: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَبْكَبَةَ آيَاتٍ الْحُرَامِ قِيمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]. قدر أبو علي: جعل الله نُصَبَ الكعبة. وقدر غيره: حُرْمَةُ الكعبة وهو أولى، لأن تقدير الحرمة في الهدي والقلائد والشهر الحرام لا شك في فصاحته، وتقدير النُصَب فيها بعيد من الفصاحة.

قال: ومهما تردّد المحذوف بين الحسن والأحسن، وجب تقدير الأحسن، لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث؛ فليكن محذوفه أحسن المحذوفات، كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات.

ومتى تردد بين أن يكون مجملاً أو مبيّناً فتقدير المبيّن أحسن، نحو: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨]. لك أن تقدّر: (في أمر الحرث). و: (في تضمين الحرث) وهو أولى لتعيّنه، والأمر مجمل لتردده بين أنواع.

قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، وحينئذ فالمحذوف عين الثابت، فيكون حذفاً كلا حذف. فأما الفعل فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه.

فالأول، كقراءة: (يسبح له فيها) [النور: ٣٦] بفتح الباء^(١)، كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله [الشورى: ٣]. بفتح الحاء، فإن التقدير: (يسبحه رجال. ويوحيه الله)، ولا يقدران مبتدئين حذف خبرهما، لثبوت فاعلية الاسم في رواية من بنى الفعل للفاعل.

والثاني، نحو: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فتقدير (خلقهم الله) أولى من (الله خلقهم) لمجيء: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم: بكسر الباء، وقرأ ابن عامر بفتح الباء. «السبعة في القراءات» ص ٤٥٦.

قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى، ومن ثمَّ رجح أن المحذوف في نحو: ﴿أَتَحْتَجُّونَ﴾ [الأنعام: ٨٠]، نون الوقاية لا نون الرفع. وفي: ﴿نَارًا تَلْقَظُ﴾ [الليل: ١٤]، الشاء الثانية لا تاء المضارعة. وفي: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، أن المحذوف خبر الثاني لا الأول. وفي نحو: ﴿أَلَحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أن المحذوف مضاف للثاني، أي: حج أشهر، لا الأول، أي: أشهر الحج.

وقد يجب كونه من الأول، نحو: (إن الله وملائكته يصلون على النبي) [الأحزاب: ٥٦]. في قراءة مَنْ رَفَعَ ﴿وَمَلَائِكَتُهُ﴾ لاختصاص الخبر بالثاني، لوروده بصيغة الجمع.

وقد يجب كونه من الثاني، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، أي: بريء أيضاً، لتقدم الخبر على الثاني.

فصل: في أنواع الحذف

الحذف على أنواع:

أحدها: ما يسمّى بالاعتقاع، وهو حذف بعض حروف الكلمة. وأنكر ابن الأثير ورود هذا النوع في القرآن، ورّد: بأنَّ بعضهم جعل منه فواتح السور، على القول بأن كلَّ حرف منها اسم من أسمائه كما تقدّم.

وادعى بعضهم أن الباء في: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. أوّل كلمة بعض، ثم حذف الباقي. ومنه قراءة بعضهم: (ونادوا يا مال) [الزخرف: ٧٧]؛ بالترخيم، ولما سمعها بعض السلف قال: ما أغنى أهل النار عن الترخيم! وأجاب بعضهم: بأنهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة.

ويدخل في هذا النوع حذف همزة (أنا) في قوله: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، إذ الأصل (لكن أنا) حذفت همزة (أنا) تخفيفاً، وأدغمت النون في النون.

ومثله ما قرئ: (ويُؤمِسِكُ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلْرُضٍ) [الحج: ٦٥]. (بما أنزلت لك) [البقرة: ٤]. (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلْتُمْ عَلَيْهِ) [البقرة: ٢٠٣]. (إنها لحدى الكبر) [المدثر: ٣٥].

النوع الثاني: ما يسمّى بالاكْتفاء، وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة.

ويختصُّ غالباً بالارتباط العطفي، كقوله: ﴿سَرَبِيلَ نَفِيكُمْ أَحَرَ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبرد، وحُصِّصَ الحرُّ بالذكر؛ لأنَّ الخطاب للعرب، وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحرِّ أهم؛ لأنه أشدُّ عندهم من الرد. وقيل: لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠]، وفي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكَنَاتًا﴾ [النحل: ٨١]، وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥].

ومن أمثلة هذا النوع: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، أي: والشرُّ، وإنما خصَّ الخير بالذكر؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشرِّ إلى الله ليس من باب الآداب، كما قال ﷺ: «والشرُّ ليس إليك» [مسلم: ١٨١٢].

ومنها: ﴿وَلَكُمْ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]، أي: وما تحرَّك، وخصَّ السكون بالذكر؛ لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، ولأنَّ كل متحرِّك يصير إلى السكون. ومنها: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أي: والشهادة، لأن الإيمان بكلِّ منهما واجب، وأثر الغيب؛ لأنه أمدح، ولأنه يستلزم الإيمان بالشهادة، من غير عكس.

ومنها: ﴿وَرَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ [الصفات: ٥]، أي: والمغرب. ومنها: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: وللكافرين. قاله ابن الأنباري، ويؤيده قوله: ﴿هُدًى لِلنَّكَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومنها: ﴿إِنَّ أُمَّرَأًا هَلَكَ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: ولا والد، بدليل أنه أوجب للأخت النصف، وإنما يكون ذلك مع فقد الأب، لأنه يسقطها.

النوع الثالث: ما يسمى بالاحتباك؛ وهو من أطف الأنواع وأبدعها، وقلَّ مَنْ تنبه له أو تنبه عليه من أهل فنِّ البلاغة، ولم أره إلا في شرح بديعية الأعمى^(١) لرفيقه الأندلسي. وذكره الزركشي في «البرهان»^(٢)؛ ولم يسمِّه هذا الاسم، بل سمَّاه الحذف المقابلي.

وأفرده بالتصنيف من أئمة العصر العلامة برهان الدين البقاعي^(٣)، قال الأندلسي في شرح البديعية: من أنواع البديع: الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأوَّل ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأوَّل، كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِينَ يَبْعُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٧١]، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينبع والذي ينبع به، فحذف من الأوَّل الأنبياء لدلالة ﴿الَّذِينَ يَبْعُونَ﴾ عليه، ومن الثاني الذي يُنبع به، لدلالة ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عليه. وقوله: ﴿وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءٌ﴾ [النمل: ١٢] التقدير: تدخل غير بيضاء، وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأوَّل (غير بيضاء) ومن الثاني (وأخرجها).

وقال الزركشي^(٤): هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَبَّنَا قُلْ إِنْ أَفَرَرْتَهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا يُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥] التقدير: (إن افترته فعلي إجرامي وأنتم برء منه، وعليكم إجرامكم وأنا بريء مما تجرمون).

(١) الأعمى: محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي المالكي، عالم بالعربية، شاعر، أعمى (ت: ٧٨٠هـ). «فتح الطيب» ٦٦٨/٢، «الدرر الكامنة» ٣/٣٣٩.

(٢) «البرهان» ٣/٢٠٠ النوع: ٤٦.

(٣) البقاعي: إبراهيم بن عمر أبو الحسن، برهان الدين، سكن دمشق، مؤرخ، أديب، صاحب «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (ت: ٨٨٥هـ). «الضوء اللامع» ١/١٠١، «شذرات الذهب» ٧/٣٣٩.

(٤) في «البرهان» ٣/٢٠٠.

وقوله: ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُتَّقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، التقدير: (ويُعَذِّبُ المتنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم فلا يعذبهم).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهِنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي: حتى يطهرن من الدم ويتطهرن بالماء، فإذا طهرن وتطهرن فأتوهنَّ.

وقوله: ﴿حَاطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي: عملاً صالحاً بسئياً، وآخر سيئاً بصالح. قلت: ومن لطيفه قوله: ﴿فِي مَنَّةٍ تَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، أي: فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت.

وفي «الغرائب»^(١) للكرمانى: في الآية الأولى التقدير: (مثل الذين كفروا معك يا محمد كمثل الناقع مع الغنم) فحذف من كل طرف ما يدلُّ عليه الطرف الآخر، وله في القرآن نظائر، وهو أبلغ ما يكون من الكلام. انتهى.

ومأخذُ هذه التسمية من الحَبْك الذي معناه: الشدُّ والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فَحَبْكُ الثوب سدُّ ما بين خيوطه من الفُرَج وشدُّه وإحكامه؛ بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرويق. وبيان أخذه منه: من أن مواضع الحذف من الكلام شَبَّهت بالفُرَج بين الخيوط، فلمَّا أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر في نظمه وحوكه، فوضع المحذوف مواضعه. كان حابكاً له مانعاً من خلل يطرقة، فسدَّ بتقديره ما يحصل به الخلل، مع ما أكسبه من الحُسْن والرويق.

النوع الرابع: ما يسمَّى بالاختزال؛ هو ما ليس واحداً مما سبق، وهو أقسام، لأن المحذوف إما كلمة - اسم، أو فعل، أو حرف - أو أكثر.

أمثلة حذف الاسم:

حذف المضاف، هو كثير في القرآن جداً، حتى قال ابن جنِّي: في القرآن منه زهاء ألف موضع. وقد سردها الشيخ عز الدين في كتابه «المجاز» على ترتيب السور والآيات.

ومنه: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي: حجُّ أشهر، أو: أشهر الحجِّ. ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: ذا البرِّ، أو: برٌّ من. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: نكاح أمهاتكم. ﴿لَأَذْفَنَّاكَ صِغْفَ الْحَيَّوَةِ وَصِغْفَ الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]، أي: ضعف عذاب. ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: وفي تحرير الرقاب.

حذف المضاف إليه، يكثر في بيا المتكلم، نحو: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]. وفي الغايات، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَوَيْتُ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، أي: من قبل العَلْب ومن بعده.

وفي كل، وأي، وبعض. وجاء في غيرهنَّ، كقراءة: (فلا خوفٌ عليهم) [البقرة: ٣٨]. بضمُّ بلا تنوين؛ أي: فلا خوف شيءٍ عليهم.

(١) «غرائب التفسير...» ١/١٩١، البقرة: ١٧١.

حذف المبتدأ، يكثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْبَةُ ۙ تَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١]، أي: هي نار. وبعد فاء الجواب: ﴿مَنْ عَمِلَ ضَلِيلًا فَلْيَفْسِهْ ۗ﴾، أي: فعمله لنفسه ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [الجاثية: ١٥]، أي: فإساءته عليها. وبعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوا أَأَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥]. ﴿قَالُوا أَضَعُثُ أَحَطِرٌ﴾ [يوسف: ٤٤].

وبعد ما الخبرُ صفة له في المعنى، نحو: ﴿التَّابُونَ الْكَابُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]. ونحو: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨].

ووقع في غير ذلك، نحو: ﴿لَا يَعْزُرَكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْيَدِ ۗ مَتَّعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٦، ١٩٧]. ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلِغٌ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أي: هذا. ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]. أي: هذه.

ووجب في النعت المقطوع إلى الرفع حذف الخبر، نحو: ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظُلْمُهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: دائم.

ويحتمل الأمرين: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، أي: أجمل، أو: فأمرى صَبْرٌ.. ﴿فَتَحْرِيرٌ رَّقَبَةٌ﴾ [النساء: ٩٢]، أي: عليه، أو: فالواجب..

حذف الموصوف: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْظَّرْفِ﴾ [الصفات: ٤٨]، أي: حور قاصرات. ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبَّغَتْ﴾ [سبأ: ١١]، أي: دروعاً سابغات. ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، أي: القوم المؤمنون.

حذف الصفة، نحو: ﴿يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: صالحه، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة. ﴿أَلَمْ تَنْجِئِ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، أي: الواضح، وإلاً لكفروا بمفهوم ذلك. ﴿فَلَا تَقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]، أي: نافعاً.

حذف المعطوف عليه: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلِقُ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي: فاضرب فانفلق. وحيث دخلت واو العطف على لام التعليل ففي تخريجه وجهان:

أحدهما: أن يكون تعليلاً معللاً محذوف، كقوله: ﴿وَلِيَسْجَلِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلََاءٌ حَسَنًا﴾ [الأنفال: ١٧]. فالمعنى: وللإحسان إلى المؤمنين فعل ذلك.

والثاني: أنه معطوف على علة أخرى مضمرة، لتظهر صحة العطف، أي: فعل ذلك ليذيق الكافرين بأسه وليبلي.

حذف المعطوف مع العاطف: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا﴾ [الحديد: ١٠]، أي: ومن أنفق بعده. ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]. أي: والشر.

حذف المبدل منه، خُرِّجَ عليه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، أي: لما تصفه، والكذب بدلٌ من الهاء.

حذف الفاعل، لا يجوز إلا في فاعل المصدر، نحو: ﴿لَا يَسْمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاةِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]،

أي: دعائه الخير. وجوزّه الكسائيّ مطلقاً لدليل، وخرّج عليه: ﴿إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٦]، أي: الروح. ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمس.

حذف المفعول، تقدم أنه كثير في مفعول المشيئة والإرادة. ويرد في غيرهما، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعُجْلَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، أي: إلهاً. ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]، أي: عاقبة أمركم. حذف الحال، يكثر إذا كان قولاً، نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ﴾ [الرعد، ٢٣، ٢٤]، أي: قائلين.

حذف المنادى: (ألا يا اسجدوا) [النمل: ٢٥]، أي: يا هؤلاء. ﴿يَلَيْتَ﴾ [الفصص: ٧٩]. أي: يا قوم.

حذف العائد يقع في أربعة أبواب:

الصلة، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي: بعثه. والصفة، نحو: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَىٰ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: فيه. والخبر، نحو: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: وعده. والحال:

حذف مخصوص نفع: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ﴾ [ص: ٤٤]، أي: أيوب. ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَدِيرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، أي: نحن. ﴿وَلَنِعَمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: الجنة. حذف الموصول، نحو: ﴿ءَامَنَّا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي: والذي أنزل إليكم؛ لأن الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا، ولهذا أُعيدت (ما) في قوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

أمثلة حذف الفعل:

يُطْرَد إذا كان مفسراً، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]. ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]. ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

ويكثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل.

وأكثر منه حذف القول، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ١٢٧]، أي: يقولان: ربنا.

ويأتي في غير ذلك، نحو: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وأنوا. ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]، أي: وألفوا الإيمان، أو اعتقدوا. ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَرَوْحَكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زوجك. ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [تبت: ٤]، أي: أدم. ﴿وَالْقَائِمِينَ الْفَلَاحَةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، أي: أمدح. ﴿وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: كان. ﴿وَإِنَّ كَلَّا لَمَنَّا﴾ [هود: ١١١]، أي: يوفوا أعمالهم.

أمثلة حذف الحرف^(١)

قال ابن جنّي في «المحتسب»: أخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبَتْ تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به^(٢).

حذف همزة الاستفهام. قرأ ابن مُحَيِّصِن: (سواء عليهم أُنذرتهم) [البقرة: ٦]^(٣). وخرَج عليه ﴿هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦-٧٨] في المواضع الثلاثة. ﴿وَتِلْكَ فِعْمَةٌ تَنْهَى﴾ [الشعراء: ٢٢]، أي: أو تلك؟

حذف الموصول الحرفي: قال ابن مالك: لا يجوز إلّا في (أن) نحو: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤].

وحذف الجار يطرّد مع أن، وأن، نحو: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِلَّا بِمَا نَزَّلْتُ بِاللَّهِ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]. ﴿أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢]. ﴿أَبْعِدُكُمْ أَنْ تُكْرَهُ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، أي: بأنكم. وجاء مع غيرهما، نحو: ﴿فَدَرَبْتُهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، أي: قدرنا له. ﴿وَيَتَوَنَّبَا عَوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، أي: لها. ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، أي: يخوفكم بأوليايته. ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه. ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: على عقدة النكاح.

حذف العاطف، خرَج عليه الفارسي: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِدٌ مَّا أَجْمَلِكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾ [التوبة: ٩٢]، أي: وقلت. ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، أي: ووجوه، عطفاً على: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

حذف فاء الجواب، وخرَج عليه الأخفش: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

حذف حرف النداء كثير: ﴿هَتَأْتُمْ أَزْوَاجًا﴾ [آل عمران: ١١٩]. ﴿يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ﴾ [يوسف: ٢٩]. ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤]. ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]. وفي «العجائب» للكُرْمَانِي: كثر حذف (يا) في القرآن من الرَّبِّ تنزيهاً وتعظيماً؛ لأن في النداء طرفاً من الأمر.

حذف (قد) في الماضي إذا وقع حالاً، نحو: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. ﴿أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

(١) انظر «المغني» ص ٨٣١ وما بعد.

(٢) «المحتسب» ٥١/١ أول سورة البقرة، وتام كلامه: إلا أنه إذا صحَّ التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه.

(٣) «السبعة في القراءات» ص ١٣٧.

حذف (لا) النافية، يَطْرُدُ في جواب الْقَسَمِ، إذا كان المنفِي مزارعاً، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]. ووردَ في غيره، نحو: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: لا يطيقونه. ﴿وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥]، أي: لتلا تמיד.

حذف لام التوسط: ﴿وَأِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]. ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمَشْرُكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

حذف لام الأمر، خُرِّجَ عليه: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموا.

حذف لام (لقد) يحسن مع طول الكلام، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩].

حذف نون التوكيد، خُرِّجَ عليه قراءة: (ألم نشرح) بالنصب.

حذف التنوين، خُرِّجَ عليه قراءة: (قل هو الله أحد، الله الصمد)^(١) [الإخلاص: ١، ٢]. (ولا الليل سابق النهار) [يس: ٤٠]؛ بالنصب.

حذف نون الجمع، خُرِّجَ عليه قراءة: (وما هم بضارِّي به من أحد).

حذف حركة الإعراب والبناء، خُرِّجَ عليه قراءة: (فتوبوا إلى بارئكم) [البقرة: ٥٤]. (وياًمركم)

[البقرة: ٦٧]. ﴿وَوَعُوْلُهُنَّ أَهْوَى﴾ [البقرة: ٢٢٨]. بسكون الثلاثة. وكذا: (أو يعفو الذي فبيده عقدة

[النكاح] [البقرة: ٢٣٧]. (وأواري سوءة أخي) [المائدة: ٣١]. (ما بقي من الربا) [البقرة: ٢٧٨].

أمثلة حذف أكثر من كلمة:

حذف مضافين: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، أي: فإنَّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى

القلوب. ﴿فَفَقَضْتُ فَضْكَهُ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، أي: من أثر حافر فرس الرسول. ﴿تَدْوُرُ

أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْتَنَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]، أي: كدوران عين الذي. ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾

[الواقعة: ٨٢]، أي: بدل شكر رزقكم.

حذف ثلاثة متضافات:

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩]، أي: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف ثلاثة من

اسم كان وواحد من خبرها.

حذف مفعولي باب ظن ﴿أَبْنِ شُرَكَاءِ الَّذِينَ كَفَرُوا تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي: تزعمونهم

شركائي.

حذف الجار مع المجرور: ﴿خَاطَبُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾، بسبيح. ﴿وَأَخْرَجْنَا سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي:

بصالح.

حذف العاطف مع المعطوف، تقدم [سورة الحديد: ١٠].

(١) وهي قراءة هارون عن أبي عمرو. لا ينون وإن وصل. «السبعة في القراءات» ص ٧٠١.

حذف حرف الشرط وفعله يطرد بعد الطلب، نحو: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، أي: إن اتبعتموني. ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: إن قلت لهم يقيموا. وجعل منه الزمخشري: ﴿فَلَنْ يُخَلِّفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ [البقرة: ٨٠]، أي: إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله.

وجعل منه أبو حيان: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١]، أي: إن كنتم آمنتم بما أنزل إليكم فلم تقتلوا؟

حذف جواب الشرط: ﴿فَإِنْ أَسْتَقَمْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَقْعًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، أي: فافعل. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥]، أي: أعرضوا، بدليل ما بعده. ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]، أي: لتطيرتم. ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِبَدَأٍ مَدَّكَ﴾ [الكهف: ١٠٩]، أي: لنفد، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً. ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]، أي: لعذبكم. ﴿لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَّ قَلْبَهُمَا﴾ [القصص: ١٠]، أي: لأبدت به. ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَرَّ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]، أي: لَسَلَّطَكُمْ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ.

حذف جملة القسم: ﴿لَأَعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١]، أي: والله. حذف جوابه: ﴿وَأَنْزَعَتْ غَرَقًا...﴾ [النازعات: ١] الآيات. أي: لتعثن. ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، أي: إنه لمعجز. ﴿قَ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، أي: ما الأمر كما زعموا.

حذف جملة مسببة عن المذكور، نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، أي: فعل ما فعل.

حذف جمل كثيرة، نحو: ﴿فَأَرْسَلْنَا ۙ يُوسُفَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٥ - ٤٦]، أي: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، ففعلوا، فاتاه فقال له: يا يوسف .

خاتمة

تارة لا يقام شيء مقام المحذوف كما تقدم، وتارة يقام ما يدل عليه، نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ ۚ إِنَّكُمْ﴾ [هود: ٥٧]. فليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على توليهم، وإنما التقدير: (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَلَا لَوْمَ عَلَيَّ) أو فلا عذر لكم، لأنني أبلغتكم.

﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، أي: فلا تحزن واصبر.

﴿وَإِنْ يَؤُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، أي: يصيبهم مثل ما أصابهم.

فصل:

كما انقسم الإيجاز إلى: إيجاز قصر وإيجاز حذف، كذلك انقسم الإطناب إلى: بسط وزيادة. فالأول: الإطناب بتكثير الجمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٤].

أطنب فيها أبلغ الإطناب لكون الخطاب مع الثقيلين، وفي كل عصرٍ وجينٍ، للعالم منهم والجاهل، والموافقٍ منهم والمنافق.

وقوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧]؛ فقلوه: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ إطناب؛ لأن إيمان حملة العرش معلوم، وحسنه إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه. ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧]. وليس من المشركين مُرَكِّ، والنكتة: الحثُّ للمؤمنين على أدائها، والتحذير من المنع، حيث جعل من أوصاف المشركين.

والثاني: يكون بأنواع:

أحدها: دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد السابقة في نوع الأدوات.

وهي: إنَّ، وأنَّ، ولام الابتداء، والقَسَم، وألا الاستفحائية، وأما، وها التنبيه، وكأنَّ في تأكيد التشبيه، ولكنَّ في تأكيد الاستدراك، وليت في تأكيد التمني، ولعلَّ في تأكيد الترجي، وضمير الفصل، وأما في تأكيد الشرط، وقد، والسَّين، وسوف، والنونان في تأكيد الفعلية، ولا التبرئة، ولن، ولما في تأكيد النفي. وإنما يحسنُ تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطب به منكرًا أو مترددًا.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه، كقوله تعالى حكايةً عن رسل عيسى إذ كُذِّبوا في المرَّة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]. فأكد بأنَّ واسمِية الجملة. وفي المرَّة الثانية: ﴿قَالُوا رَبَّنَا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ الْكِتَابَ لِمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]. فأكد بالقسم وإنَّ واللام واسمِية الجملة، لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ سَمَاءٍ إِلَّا تَكْوِينٌ﴾ [يس: ١٥].

وقد يؤكَّد بها، والمخاطب به غير منكر، لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينزَّل منزلة المنكر. وقد يترك التأكيد وهو معه منكر، لأن معه أدلة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره. وعلى ذلك يخرج قوله: ﴿ثُمَّ أَنْكِرْ بَعْدَ ذَلِكَ لَيْسُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ أَنْكِرْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَعَثُّوتُ﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦]؛ أكد الموت تأكيدين وإن لم ينكر، لتنزيل المخاطبين - لتماديتهم في الغفلة - تنزيل من ينكر الموت. وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أشدَّ نكيراً؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر، فنزَّل المخاطبون منزلة غير المنكر؛ حثاً لهم على النظر في أدلته الواضحة.

ونظيره قوله تعالى: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]؛ نفى عنه الرِّبِّية بلا، على سبيل الاستغراق؛ مع أنه ارتاب فيه المرتابون، لكن نُزِّل منزلة العدم، تعويلاً على ما يُزيله من الأدلة الباهرة، كما نُزِّل الإنكار منزلة عدمه لذلك.

وقال الزمخشري: بُولغ في تأكيد الموت تنبيهاً للإنسان على أن يكون الموتُ نصبَ عينه، ولا يغفل عن ترقيبه، فإن ماله إليه، فكانه أكدت جملته ثلاث مرات لهذا المعنى، لأن الإنسان في الدنيا يسعى فيها غاية السعي، حتى كأنه يخلِّد. ولم يؤكد جملة البعث إلا بياناً؛ لأنه أبرز في صورة المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاع، ولا يقبل إنكاراً.

وقال التاج بن الفرّاح^(١): أكّد الموت رداً على الدهريّة القائلين ببقاء النوع الإنسانيّ خلفاً عن سلف، واستغنى عن تأكيد البعث هنا، لتأكيدهِ والردّ على منكره في مواضع، كقوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُعْتَبَنَّ﴾ [التغابن: ٧].

وقال غيره: لمّا كان العطف يقتضي الاشتراك، استغنى عن إعادة اللّام، لذكرها في الأول. وقد يؤكّد بها - أي باللام - للمستشرف الطالب الذي قدّم له ما يلوح بالخبر، فاستشرفت نفسه إليه، نحو: ﴿وَلَا تُخْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ٣٧]، أي: لا تدعني يا نوح في شأن قومك. فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحاً، ويشعر بأنه قد حقّ عليهم العذاب، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم: هل صاروا محكوماً عليهم بذلك أو لا؟ فقيل: إنهم مُعْرِفُونَ، بالتأكيد. وكذا قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبِّكُمْ﴾ [الحج: ١]؛ لمّا أمرهم بالتقوى وظهور ثمرتها، والعقاب على تركها محلّه الآخرة، تشوّفت نفوسهم إلى وصف حال الساعة، فقال: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، بالتأكيد، ليقرّر عليه الوجوب.

وكذا قوله: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٥٣] فيه تحيير للمخاطب، وتردّد في أنه كيف لا يبرئ نفسه وهي بريئة زكية، ثبتت عصمتها وعدم مواقعتها السوء، فأكّده بقوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

وقد يؤكّد لقصد الترغيب، نحو: ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ الْتَوَكُّبُ الرَّجِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]. أكّد بأربع تأكيدات ترغيباً للعباد في التوبة.

وقد سبق الكلام على أدوات التأكيد المذكورة ومعانيها ومواقعها في النوع الأربعين.

فائدة:

إذا اجتمعت إنَّ واللّام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات؛ لأنَّ (إنَّ) أفادت التكرير مرتين، فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً.

وعن الكسائي: أن اللام لتوكيد الخبر، وإنَّ لتوكيد الاسم. وفيه تجوّز؛ لأن التوكيد للنسبة لا للاسم ولا للخبر. وكذلك نون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثاً، والخفيفة بمنزلة تكريره مرتين. فقال سيبويه في نحو (يا أيها): الألف والهاء لحقتنا أيّاً توكيداً، فكأنك كرّرت (يا) مرتين، وصار الاسم تنبيهاً. هذا كلامه، وتابعه الزمخشري.

فائدة:

قوله تعالى: ﴿وَقَوْلُ الْإِنْسَانِ إِذْ مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مریم: ٦٦]؛ قال الجرجاني في «نظم القرآن»: ليست اللّام فيه للتأكيد؛ فإنه مُنْكَرٌ؛ فكيف يحقّق ما ينكر!؟ وإنّما قاله حكايةً لكلام النبي ﷺ الصادر منه بأداة التأكيد، فحكاها، فنزلت الآية على ذلك.

(١) ابن الفرّاح: عبد الرحمن إبراهيم البدوي، شارح التنبيه وأحد علماء الشافعية (ت: ٦٩٠هـ). «طبقات الشافعية»

النوع الثاني: دخول الأحرف الزائدة.

قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. وقال الزمخشري في «كشافه» القديم: الباء في خبر ما، وليس لتأكيد النفي، كما أن اللام لتأكيد الإيجاب. وسئل بعضهم عن التأكيد بالحرف وما معناه، إذ إسقاطه لا يخل بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطباع، يجدون من زيادة الحرف معنى لا يجدونه بإسقاطه. قال: ونظيره العارف بوزن الشعر طبعاً، إذا تغير عليه البيت بنقص أنكره وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجدها بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع بنقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانها.

ثم باب الزيادة في الحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقل.

أما الحروف فيزداد منها: إن، وأن، وإذ، وإذا، وإلى، وأم، والباء، والفاء، وفي، والكاف، واللام، ولا، وما، ومن، والواو. وتقدمت في نوع الأدوات مشروحة.

وأما الأفعال: فزيد منها (كان). وخرج عليه: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَتْ فِي أَلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وأصبح، وخرج عليه: ﴿فَأَصْبَحُوا خَيْرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣].

وقال الرمانبي: العادة أن مَنْ به علّة تزداد بالليل أن يرجو الفرج عند الصباح، فاستعمل (أصبح)؛ لأن الخسران حصل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست زائدة.

وأما الأسماء: فنص أكثر النحويين على أنها لا تزداد، ووقع في كلام المفسرين الحكم عليها بالزيادة في مواضع، كلفظ (مثل) في قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بما.

النوع الثالث: التأكيد الصناعي، وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي بكل، وأجمع، وكلا، وكتنا. نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

وفائدته: رفع توهم المجاز وعدم الشمول.

وآدعى الفراء: أن ﴿كُلُّهُمْ﴾ أفادت ذلك، و﴿أَجْمَعُونَ﴾ أفادت اجتماعهم على السجود، وأنهم لم يسجدوا متفرقين.

ثانيها: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول:

إمّا بمراذفه، نحو: (ضيقاً حرجاً) [الأنعام: ١٢٥]. بكسر الراء^(١)، و: ﴿وَعَزَّابِيثٌ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]. وجعل منه الصغار: ﴿فِيْمَا إِنْ تَكُنْتُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، على القول بأن كليهما للنفي. وجعل منه غيره: ﴿قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]. فوراء: هنا ليس ظرفاً؛ لأن لفظ ﴿ارْجِعُوا﴾ ينبئ عنه، بل هو اسم فعل بمعنى ارجعوا، فكأنه قال: ارجعوا ارجعوا.

(١) عن أبي عمرو: ضيقاً. خفيفاً. وقرأ الباقون: ضيقاً، مشدداً. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: مفتوحة الراء (حرجاً)، وقرأ نافع وعاصم (في رواية أبي بكر): حرجاً مكسورة الراء. «السبعة في القراءات» ص ٢٦٨.

وإمّا بلفظه : ويكون في الاسم والفعل والحرف والجمله.

فالا سم، نحو: ﴿قَوَارِباً قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]. ﴿دَكَاةً دَكَ﴾ [الفجر: ٢١].

والفعل: ﴿فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْمُكُمُ﴾ [الطارق: ١٧].

واسم الفعل، نحو: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوَعَّدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

والحرف، نحو: ﴿فَنِي الْجَنَّةِ خَلِيدٍ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]. ﴿أَبَعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا يَشْتُمْ وَكُنْتُمْ رَبَّابًا وَعَظْمًا

أَنْتُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

والجمله، نحو: ﴿إِنَّا مَعَ الْقَسْرِ مُرًّا﴾ [الشرح: ٥، ٦]. والأحسن اقتران الثانية

بشم، نحو: ﴿وَمَا أَدْرَبَكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]. ﴿كَلَّا سَوْفَ

تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤].

ومن هذا النوع تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبِّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]. ﴿وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ تَحْتَ الْمُقْبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥].

ومنه تأكيد المنفصل بمثله: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٣٧].

ثالثها: تأكيد الفعل بمصدره، وهو عوض من تكرار الفعل مرتين.

وفائدته: رفع توهم المجاز في الفعل، بخلاف التوكيد السابق فإنه لرفع توهم المجاز في المسند

إليه. كذا فرّق به ابن عصفور وغيره. ومن ثمّ ردّ بعض أهل السّنة على بعض المعتزلة في دعواه نفي

التكليم حقيقة بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ لأن التوكيد رفع المجاز في الفعل .

ومن أمثلته ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ [سورة الأعراف: ١٠٩].

[الطور: ٩، ١٠]. ﴿جَزَاءً وَكَرْجَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

وليس منه: ﴿وَتَطَّوَّنُوا بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠]، بل هو جمع (ظن) لاختلاف أنواعه. وأما

﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ [الأنعام: ٨٠]. فتحتمل أن يكون منه، وأن يكون الشيء بمعنى الأمر والشأن.

والأصل في هذا النوع أن ينعت بالوصف المراد، نحو: ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١].

﴿وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. وقد يضاف وصفه إليه، نحو: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتُلِهِ﴾

[آل عمران: ١٠٢]. وقد يؤكد بمصدر فعل آخر أو اسم عين نيابة عن المصدر، نحو: ﴿وَيَنْتَلِ إِلَيْهِ

بَتِّيلاً﴾ [المزمل: ٨]. والمصدر بتلاً، والتبئيل مصدر بتل. ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بِأَنَابٍ﴾ [نوح: ١٧]،

أي: إنباتاً؛ إذ النبات اسم عين.

رابعها: الحال المؤكّدة، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]. ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾

[البقرة: ٦٠]. ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾

[البقرة: ٨٣]. ﴿وَأَرْزَقْتِ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١].

وليس منه: ﴿وَلَىٰ مُدِيرًا﴾ [النمل: ١٠]؛ لأن التولية قد لا تكون إداراً، بدليل قوله: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ

شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿البقرة: ١٤٤﴾، ولا: ﴿فَبَسَّسَ صَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]؛ لأن التبسّم قد لا يكون ضحكاً، ولا ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]. لاختلاف المعنيين، إذ كونه حقاً في نفسه غير كونه مصدقاً لما قبله.

النوع الرابع: التكرير، وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة، خلافاً لبعض من غلط. وله فوائد:

منها: التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرر تكرر، وقد نبّه تعالى على السبب الذي لأجله كرّر الأقباصيص والإنذار في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَدِّثُ لَكُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]. ومنها: التأكيد.

ومنها: زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة، ليكمل تلقّي الكلام بالقبول، ومنه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا يَتَقَوَّمُوا أَعْيُنُكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَقَوِّمُوا إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾ [غافر: ٣٨، ٣٩]. فإنه كرر فيه النداء لذلك.

ومنها: إذا طال الكلام، وحُشِيَ تناسي الأول، أُعيد ثانياً تطريةً له وتجديداً لعهد. ومنه: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّنَا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَلْمُتَّعِينَ بِمَعَالِمِ الْأُمَمِ الَّذِينَ لَا يَسْأَلُونَ عَنْ أَسْمَاءِ سُبُلِي وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالسُّبُلِ الَّتِي لَا يَبْصُرُونَ﴾ [النحل: ١١٠]. ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]. ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨]. ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ﴾ [يوسف: ٤].

ومنها: التعظيم والتوهيل، نحو: ﴿الْمَآئَةُ ﴿١﴾ مَا الْمَآئَةُ ﴿٢﴾﴾ [الحاقة: ١، ٢]. ﴿الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ [القارعة: ١، ٢]. ﴿وَأَحْسَبُ الْيَمِينَ مَا أَحْسَبُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

فإن قلت: هذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله، فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ، فلا يحسن عدّه نوعاً مستقلاً.

قلت: هو يجمعه ويفارقه، ويزيد عليه وينقص عنه، فصار أصلاً برأسه. فإنه قد يكون التأكيد تكراراً كما تقدّم في أمثله، وقد لا يكون تكراراً كما تقدم أيضاً، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة، وإن كان مفيداً للتأكيد معنى.

ومنه: ما وقع فيه الفصل بين المكرّرين؛ فإن التأكيد لا يُفصل بينه وبين مؤكّده، نحو: ﴿أَتَقُوا اللَّهَ وَانظُرْ نَفْسَ مَا قَدَّمَتْ لِإِدِّ وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ [الحشر: ١٨]، ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاكَ وَطَهَّرَكَ وَطَهَّرَكَ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢]. فالآيتان من باب التكرير لا التأكيد اللفظي الصناعي.

ومنه: الآيات المتقدمة في التكرير للطول.

ومنه: ما كان لتعدّد المتعلّق، بأن يكون المكرّر ثانياً متعلّقاً بغير ما تعلق به الأول، وهذا القسم

يُسَمَّى بالترديد، كقوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجٍ الزُّجَاجُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]. وقع فيها التردد أربع مرات.

وجعل منه قوله: ﴿فِي أَيِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [الرحمن: ١٣، ١٦]؛ فإنها وإن تكررت نيماً وثلاثين مرة، فكلّ واحدة تتعلق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثين، ولو كان الجميع عائداً إلى شيء واحد لما زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يزيد عليها. قاله ابن عبد السلام وغيره. وإن كان بعضها ليس بنعمة، فذكر النعمة للتحذير نعمة، وقد سئل: أي نعمة في قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]؟ فأجيب بأجوبة. أحسنها: النقل من دار الهموم إلى دار السرور، وإراحة المؤمن والبار من الفاجر.

وكذا قوله: ﴿وَبَلِّغْ بِرَبِّكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ في سورة المرسلات؛ لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة، وأتبع كل قصّة بهذا القول؛ فكانه قال عقب كل قصّة: ويل يومئذ للمكذب بهذه القصّة.

وكذا قوله في سورة الشعراء: [٩، ٨]: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿ كررت ثماني مرّات، كلّ مرة عقب كل قصّة، فالإشارة في كلّ واحدة بذلك إلى قصة النبي المذكور قبلها وما اشتملت عليه من الآيات والعبر. وبقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ إلى قومه خاصة. ولما كان مفهومه أنّ الأقل من قومه آمنوا، أتى بوصفَي العزيز الرحيم، للإشارة إلى أن العزة على من لم يؤمن منهم، والرحمة لمن آمن.

وكذا قوله في سورة القمر [١٧]: ﴿وَلَقَدْ بَشَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾. قال الزمخشري: كرّر ليجدوا عند سماع كلّ نأ منها اتعاضاً، وتنبهوا أنّ كلّاً من تلك الأنبياء مستحقّ لاعتبار يختصّ به، وأن يتنبهوا كيلا يغلبهم السرور والعفلة^(١).

قال في «عروس الأفراح»^(٢): فإن قلت: إذا كان المراد بكلّ ما قبله، فليس ذلك بإطناب؛ بل هي ألفاظ، كلّ أريد به غير ما أريد بالآخر.

قلت: إذا قلنا العبرة بعموم اللفظ، فكلّ واحد أريد به ما أريد بالآخر، ولكن كرّر ليكون نصّاً فيما يليه وظاهراً في غيره. فإن قلت: يلزم التأكيد.

قلت: والأمر كذلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزداد به عن ثلاثة؛ لأن ذلك في التأكيد الذي هو تابع، وأما ذكر الشيء في مقامات متعدّدة أكثر من ثلاثة فلا يمتنع. انتهى.

ويقرّب من ذلك ما ذكره ابن جرير في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَكَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكُنِيَ بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾ [النساء: ١٣١، ١٣٢]. قال: فإن قيل: ما وجه تكرار قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَكَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ في آيتين إحداهما في أثر الأخرى؟ قلنا: لا اختلاف معنى الخبرين عمّا في السموات والأرض، وذلك أنّ الخبر عنه في إحدى الآيتين: ذكر حاجته إلى بارئه، وغنى بارئه عنه. وفي الأخرى: حفظ بارئه إياه، وعلمه به

(٢) «عروس الأفراح» ٦٠٩/١ باب الإطناب.

(١) الزمخشري في «كشافه» ٤٠/٤ القمر: ٤٠.

وبتدييره. قال: فإن قيل: أفلا قيل: وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا وَكَفَى بِاللَّهِ وَكَيْلًا؟ قيل: ليس في الآية الأولى ما يصلح أن تختتم بوصفه معه بالحفظ والتدبير. انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيْقًا يَلْعَنُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧٨]. قال الراغب^(١): الكتابُ الأوَّل ما كتبه بأيديهم المذكور في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، والكتابُ الثاني التوراة، والثالثُ لجنس كُتُبِ الله كلها، أي: ما هو من شيء من كُتُبِ الله وكلامه.

ومن أمثلة ما يُظنُّ تكراراً وليس منه: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١، ٢]، إلى آخرها، فإن ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، أي: في المستقبل، ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ﴾، أي: في الحال ﴿مَا أَعْبُدُ﴾ في المستقبل ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾، أي: في الحال، ما عبدتم في الماضي. ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ﴾، أي: في المستقبل ﴿مَا أَعْبُدُ﴾، أي: في الحال. فالحاصل: أن القصد نفي عبديته لآلهتهم في الأزمنة الثلاثة.

وكذا ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ثم قال: ﴿فَإِذَا فَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ثم قال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]؛ فإن المراد بكل واحد من هذه الأذكار غير المراد بالآخر، فالأول الذكر في مُزدلفة عند الوقوف بقرح^(٢)، وقوله: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَانَكُمْ﴾ إشارة إلى تكرره ثانياً وثالثاً، ويحتمل أن يراد به طواف الإفاضة، بدليل تعقيبه بقوله: ﴿فَإِذَا فَضَيْتُمْ﴾. والذكر الثالث إشارة إلى رمي جمرة العقبة، والذكر الأخير: لرمي أيام التشريق.

ومنه: تكرير حرف الإضراب في قوله: ﴿بَلْ قَالُوا أَضَلَّكَ بِكِلِّ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]. وقوله: ﴿بَلْ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي سَكِّ مَنَّا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

ومنه قوله: ﴿وَمَتَّبِعُوهُنَّ عَلَى الْتَوْبِيعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. ثم قال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتِ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَوَاتِرِ﴾ [البقرة: ٢٤١]. فكرر الثاني ليعم كل مطلقة، فإن الآية الأولى في المطلقة قبل الفرض والمسيب خاصة، وقيل: لأن الأولى لا تُشعر بالوجوب، ولهذا لما نزلت قال بعض الصحابة: إن شئت أحسنت، وإن شئت فلا. فنزلت الثانية، أخرجها ابن جرير.

ومن ذلك تكرير الأمثال كقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴿١١﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٢﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٣﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٥﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٦﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٧﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٨﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢].

وكذلك ضرب مثل المنافقين أوَّل البقرة بالمستوقد ناراً، ثم ضربه بأصحاب الصَّيْب. قال الزمخشري: والثاني أبلغ من الأوَّل؛ لأنه أدل على فرط الحيرة وشدة الأمر وفضاعته. قال: ولذلك أُخِّر، وهم يتدرَّجون في نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ.

(١) في «مفرداته» مادة: كتب. (٢) في «القاموس»: قُرْح: جبلٌ بالمزدلفة. مادة: قرح.

ومن ذلك تكرير القصص، كقصّة آدم وموسى ونوح وغيرهم من الأنبياء، قال بعضهم: ذكر الله موسى في مئة وعشرين موضعاً من كتابه. وقال ابن العربيّ في «القواصم»: ذكر الله قصّة نوح في خمسٍ وعشرين آيةً، وقصّة موسى في تسعين آية.

وقد ألّف البدر بن جماعة كتاباً سمّاه «المقتنص في فوائد تكرار القصص» وذكر في تكرير القصص فوائد:

منها: أن في كل موضع زيادة شيء لم يذكر في الذي قبله، أو إبدال كلمة بأخرى لنتكته. وهذه عادة البلغاء.

ومنها: أن الرجل كان يسمع القصّة من القرآن، ثم يعود إلى أهله، ثم يهاجر بعده آخرون يحكون ما نزل بعد صدور مَنْ تقدّمهم؛ فلولا تكرار القصص لوقعت قصة موسى إلى قوم وقصّة عيسى إلى قوم آخرين؛ وكذا سائر القصص؛ فأراد الله اشتراك الجميع فيها، فيكون فيه إفادة لقوم وزيادة تأكيد لآخرين.

ومنها: أن في إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفة ما لا يخفى من الفصاحة. ومنها: أن الدواعي لا تتوفّر على نقلها كتوفّرهما على نقل الأحكام؛ فلهذا كرّرت القصص دون الأحكام.

ومنها: أنه تعالى أنزل هذا القرآن، وعجّز القوم عن الإتيان بمثله، بأيّ نظم جاؤوا، ثمّ أوضح الأمر في عجزهم؛ بأن كرّرت ذكر القصة في مواضع، إعلاماً بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله، أي: بأيّ نظم جاؤوا، وبأيّ عبارة عبّروا.

ومنها: أنه لما تحدّاهم قال: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]؛ فلو ذكرت القصة في موضع واحد واكتفيّ بها، لقال العربيّ: ائتونا أنتم بسورة من مثله، فأنزلها الله سبحانه وتعالى في تعداد السور؛ دفعاً لحجّتهم من كلّ وجه.

ومنها: أن القصّة لما كرّرت كان في ألفاظها في كلّ موضع زيادة ونقصان وتقديم وتأخير، وأنت على أسلوب غير أسلوب الأخرى، فأفاد ذلك ظهور الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صور متباينة في النظم، وجذب النفوس إلى سماعها، لما جُبلت عليه من حب التنقّل في الأشياء المتجدّدة واستلذاذها بها. وإظهار خاصة القرآن، حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هُجّنة في اللفظ، ولا مَلَل عند سماعه؛ فباين ذلك كلام المخلوقين.

وقد سُئل: ما الحكمة في عدم تكرير قصة يوسف وسوقها مساقاً واحداً في موضع واحد، دون غيرها من القصص؟ وأجيب بوجوه:

أحدها: أن فيها تشييب النسوة به، وحال امرأة ونسوة افتتنّ بأبدع الناس جمالاً، فناسب عدم تكرارها لما فيه من الإغضاء والسّتر، وقد صحّح الحاكم في «مستدرکه» حديث النهي عن تعليم النساء سورة يوسف.

ثانيها: أنها اختصت بحصول الفرج بعد الشدة، بخلاف غيرها من القصص، فإن مآلها إلى الوبال كقصة إبليس، وقوم نوح وهود وصالح وغيرهم، فلما اختصت بذلك اتفقت الدواعي على نقلها، لخروجها عن سمت القصص.

ثالثها: قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إنما كرر الله قصص الأنبياء، وساق قصة يوسف مساقاً واحداً؛ إشارة إلى عجز العرب؛ كأن النبي ﷺ قال لهم: إن كان من تلقاء نفسي، فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت في سائر القصص.

قلت: وظهر لي جواب رابع، وهو أن سورة يوسف نزلت بسبب طلب الصحابة أن يقص عليهم، كما رواه الحاكم في «مستدرکه» [٣٤٥/٢] وهو صحيح، فنزلت مبسوطه تامة، ليحصل لهم مقصود القصص؛ من استيعاب القصة، وترويح النفس بها، والإحاطة بطرفها.

وجواب خامس: وهو أقوى ما يجاب به: أن قصص الأنبياء إنما كررت؛ لأن المقصود بها إفادة إهلاك من كذبوا رسلهم، والحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار لرسول الله ﷺ، فكلما كذبوا أنزلت قصة منذرة بحلول العذاب، كما حل على المكذبين، ولهذا قال تعالى في آيات: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنْتُ الْأُولِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. ﴿أَمْ يَرَوْنَ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦]. وقصة يوسف لم يقصد منها ذلك.

وبهذا أيضاً يحصل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصة أصحاب الكهف، وقصة ذي القرنين، وقصة موسى مع الخضر، وقصة الذبيح.

فإن قلت: قد تكررت قصة ولادة يحيى وولادة عيسى مرتين، وليست من قبيل ما ذكرت.

قلت: الأولى في سورة ﴿كَهَيْصَ﴾. وهي مكية، أنزلت خطاباً لأهل مكة. والثانية، في سورة آل عمران، وهي مدنية، أنزلت خطاباً لليهود ولنصارى نجران حين قدموا، ولهذا اتصل بها ذكر المحاجة والمباهلة.

النوع الخامس: الصفة، وترد لأسباب:

أحدها: التخصيص في النكرة، نحو ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

الثاني: التوضيح في المعرفة، أي: زيادة البيان، نحو: ﴿وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

الثالث: المدح والثناء، ومنه صفات الله تعالى، نحو: ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّجْلَ الرِّجْلَ﴾ [الحج: ١]. ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

ومنه: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤]. فهذا الوصف للمدح، وإظهار شرف الإسلام، والتعريض باليهود وأنهم بعداء عن ملة الإسلام الذي هو دين الأنبياء كلهم، وأنهم بمعزل عنها. قاله الزمخشري^(١).

(١) في تفسيره، ٦١٥/١، المائدة: ٤٤.

الرابع: الدم، نحو: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

الخامس: التأكيد لرفع الإيهام، نحو: ﴿لَا تَنْخَدُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. فإن ﴿إِلَهَيْنِ﴾ للتثنية، فاثنتين بعده صفة مؤكدة للنهي عن الإشراف، وإفادة أن النهي عن الإلهين إنما هو لمحض كونهما اثنتين فقط، لا لمعنى آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك. ولأن الوحدة، تطلق ويراد بها النوعية، كقوله ﷺ: «إنما نحن وبنو المطلب شيء واحد» [بخاري: ٣٥٠٢، وأحمد: ١٦٧٨٢]. وتطلق ويراد بها نفي العدة، فالتثنية باعتبارها، فلو قيل: ﴿لَا تَنْخَدُوا إِلَهَيْنِ﴾ فقط لتوهم أنه نهى عن اتخاذ جنسين آلهة؛ وإن جاز أن يتخذ من نوع واحد عدد آلهة، ولهذا أكد بالوحدة قوله: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].

ومثله: ﴿فَأَسْأَلُ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ اثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. على قراءة تنوين ﴿كُلِّ﴾^(١). وقوله: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْثَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]. فهو تأكيد لرفع توهم تعدد النفخة؛ لأن هذه الصيغة قد تدل على الكثرة، بدليل: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]. ومن ذلك قوله: ﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فإن لفظ ﴿كَانَتَا﴾ يفيد التثنية، فتفسيره باثنتين لم يفيد زيادة عليه.

وقد أجاب عن ذلك الأخفش والفارسي: بأنه أفاد العدد المحض مجرداً عن الصفة، لأنه قد كان يجوز أن قال: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين، أو صالحتين، أو غير ذلك من الصفات، فلما قال ﴿أَثْنَتَيْنِ﴾ أفهم أن فرض الثنتين تعلق بمجرد كونهما ثنتين فقط، وهي فائدة لا تحصل من ضمير المشى. وقيل: أراد: (فإن كانتا اثنتين فصاعداً) فعبر بالأدنى عنه وعمماً فوجه اكتفاء.

ونظيره: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. والأحسن أن الضمير عائد على الشهيدين المطلقين. ومن الصفات المؤكدة قوله: ﴿وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ فقوله ﴿يَطِيرُ﴾ لتأكيد أن المراد بالطائر حقيقته، فقد يطلق مجازاً على غيره، وقوله: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ لتأكيد حقيقة الطيران، لأنه يطلق مجازاً على شدة العدو والإسراع في المشى.

ونظيره: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]؛ لأن القول يطلق مجازاً على غير اللسان، بدليل: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨].

وكذا: ﴿وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]؛ لأن القلب قد يطلق مجازاً على العين، كما أطلقت العين مجازاً على القلب في قوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١].

قاعدة:

الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلم، بل متكلم فصيح. وأشكى على هذه قوله تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]. وأجيب بأنه حال لا صفة؛ أي: مرسلًا في حال نبوته، وقد تقدّم في نوع التقديم والتأخير أمثلة من هذه.

قاعدة:

إذ وقعت الصفة بعد متضايفين أو لهما عدد: جاز إجراؤها على المضاف، وعلى المضاف إليه، فمن الأول: ﴿سَعَّ سَكْوَتِ طِبَاقًا﴾ [الملك: ٣]، ومن الثاني: ﴿سَبَعَ بَقَرَاتِ سِكَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

فائدة: إذا تكررت النعوت لواحد: فالأحسن - إن تباعد معنى الصفات - العطف، نحو: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]. وإلا تركه، نحو: ﴿وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ حَلَاظٍ مَّهِينٍ﴾ ﴿هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَيْسِرٍ﴾ ﴿مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَيْسِرٍ﴾ ﴿عُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْنِيرٍ﴾ [القلم: ١٠ - ١٣].

فائدة: قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها. قال الفارسي: إذا ذُكرت صفات في معرض المدح أو الذم، فالأحسن أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتفتن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً.

مثاله في المدح: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُسِيْمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]. ﴿وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ أَمَانٍ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْمُؤْتُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقرى شاذاً: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ برفع ﴿رَبِّ﴾ ونصبه.

ومثاله في الذم: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤].

النوع السادس: البدل:

والقصد به الإيضاح بعد الإبهام. وفائدته البيان والتأكيد.

أما الأول: فواضح أنك إذا قلت: (رأيت زيدا أحاك) بينت أنك تريد بزيد الأَخ لا غير.

وأما التأكيد؛ فلأنه على نيّة تكرار العامل، فكأنه من جملتين، ولأنه دلّ على ما دل عليه الأول:

إما بالمطابقة في بدل الكلّ، وإما بالتضمن في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتمال.

مثال الأول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. ﴿وَأِنَّكَ لَتَهْدِي

إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطَ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ﴿لَنْسَفَعًا بِالْأَنْصَابِ﴾ ﴿نَاصِيَةً كَذِبِيَّةً خَاطِئَةً﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

ومثال الثاني: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ

اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١].

ومثال الثالث: ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا السَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]. ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ

فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]. ﴿قِيلَ أَصْعَبُ الْأَحْدُودِ﴾ ﴿النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]. ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ

يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْيِيَهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٣].

وزاد بعضهم بدل الكلّ من البعض، وقد وجدته له مثلاً في القرآن، وهو قوله: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا

يُظَلَمُونَ شَيْئًا جَنَّتٍ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠، ٦١]. فجنت عدن: بدل من الجنة التي هي بعض. وفائدته:

تقرير أنها جنات كثيرة لا جنّة واحدة.

وقال ابن السَّيِّد: وليس كلُّ بدل يقصد به رفع الإشكال الذي يعرض في المبدل منه، بل من البدل ما يراد به التأكيد، وإن كان ما قبله غنيباً عنه، كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطُ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ألا ترى أنه لو لم يذكر الصراط الثاني لم يشك أحدٌ في أن الصراط المستقيم هو صراطُ الله؟ وقد نصَّ سيبويه على: أن من البدل ما الغرض منه التأكيد. انتهى.

وجعل منه ابنُ عبد السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَّرَكَ﴾ [الأنعام: ٧٤]. قال: ولا بيان فيه؛ لأن الأب لا يلتبس بغيره، ورُدَّ: بأنَّه يطلق على الجدِّ، فأبدل لبيان إرادة الأب حقيقة.

النوع السابع: عطف البيان:

وهو كالصَّفة في الإيضاح، لكن يفارقها في أنه وضع ليدلَّ على الإيضاح باسم مختصُّ به، بخلافها؛ فإنَّها وُضعت لتدلَّ على معنى حاصل في متبوعها.

وفرق ابن كيسان^(١) بينه وبين البدل: بأنَّ البدل هو المقصود، وكأنك قرَّرتَه في موضع المبدل منه، وعطفُ البيان وما عطف عليه كلُّ منهما مقصود.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»^(٢): عطف البيان يجري مجرى النَّعت في تكميل متبوعه، ويفارقه في أن تكميله متبوعه بشرح وتبيين، لا بدلالة على معنى في المتبوع، أو سببية. ومجرى التأكيد في تقوية دلالته، ويفارقه في أنه لا يرفع توهم مجاز. ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنه غير منويِّ الاطراح. ومن أمثلته: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُرَاهِمُ﴾ [آل عمران: ٩٧]. ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وقد يأتي لمجرد المدح بلا إيضاح، ومنه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُكْبَةَ الْآبِيَةَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]؛ فالبيت الحرام عطفُ بيان للمدح لا للإيضاح.

النوع الثامن: عطف أحد المترادفين على الآخر:

والقصد منه التأكيد أيضاً. وجعل منه: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرَفِي﴾ [يوسف: ٨٦]. ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا صَعُفُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦]. ﴿فَلَا يَخَافُ عُظْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]. ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْتَفِ﴾ [طه: ٧٧]. ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]. قال الخليل: العوج والأمتُ بمعنى واحد. ﴿سِرْهُرٌ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨، والزخرف: ٨٠]. ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. ﴿لَا بُنْيَ وَلَا نَذْرٌ﴾ [المدثر: ٢٨]. ﴿إِلَّا دُعَاءَ وَبَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١]. ﴿أَطْعَمْنَا سَادَتَنَا وَكِرَاءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]. ﴿لَا يَمْسَسُنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. فَإِنَّ نَصِبَ كُلِّغِبٍ وَزَنَا وَمَعْنَى. ﴿صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]. ﴿عُدْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]. قال ثعلب: هما بمعنى.

(١) ابن كيسان: محمد بن أحمد، عالم بالعربية نحواً ولغة، بغدادي (ت: ٢٩٩هـ). «طبقات النحويين» ١٧٠، و«شذرات الذهب» ٢/٢٣٢.

(٢) «شرح الكافية» ٣/١١٩١ باب العطف.

وأُنكر المبرّد وجودَ هذا النوع في القرآن، وأوّل ما سبق على اختلاف المعنيين.

وقال بعضهم: المَحْلَصُ في هذا: أن تعتقد أن مجموع المترادفين يحصّل معنى لا يوجد عند انفرادهما، فإن التركيب يُحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرة الألفاظ.

النوع التاسع: عطف الخاص على العام:

وفائدته التنبية على فضله، حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات.

وحكى أبو حيان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول: هذا العطف يسمى بالتجريد، كأنه جرد من الجملة وأُفرد بالذكر تفصيلاً.

ومن أمثلته: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ﴿وَالَّذِينَ يُؤَسِّسُونَ يَدَ الْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ فإن إقامتها من جملة التمسك بالكتاب، وخصّت بالذكر إظهاراً لمرتبتها، لكونها عماد الدين.

وخصّ جبريل وميكائيل بالذكر ردّاً على اليهود في دعوى عداوته، وضمّ إليه ميكائيل؛ لأنه ملك الرزق الذي هو حياة الأجساد، كما أنّ جبريل ملك الوحي الذي هو حياة القلوب والأرواح. وقيل: عن جبريل وميكائيل لما كانا أميرَي الملائكة لم يدخلوا في لفظ الملائكة أولاً، كما أنّ الأمير لا يدخل في مسمى الجند. حكاه الكرمانيّ في «العجائب»^(١).

ومن ذلك: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾ [النساء: ١١٠]. ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]. بناءً على أنه لا يختصّ بالواو، كما هو رأي ابن مالك فيه وفيما قبله. وخصّ المعطوف في الثانية بالذكر تنبيهاً على زيادة قبّحه.

تنبيه: المراد بالخاصّ والعام هنا ما كان فيه الأوّل شاملاً للثاني، لا المصطلح عليه في الأصول.

النوع العاشر: عطف العام على الخاص:

وأُنكر بعضهم وجوده، فأخطأ. والفائدة فيه واضحة، وهو التعميم، وأُفرد الأول بالذكر اهتماماً بشأنه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]؛ والنسك العبادة، فهو أعم. و: ﴿ءَأَنبَأَكَ سَبْعًا مِنَ الْمَتَانِ وَالْفَرَاتِ الْعَظِيمِ﴾ [الحجر: ٨٧]. ﴿رَبِّ أَعْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتَ مُؤْمِنًا وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨]. ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَدُ جِبْرِيلَ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

وجعل منه الزمخشري: ﴿وَمَنْ يُدْرِ الْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣١]، بعد قوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾ [يونس: ٣١].

(١) «عجائب التفسير...» ١/ ١٦٠ البقرة: ٩٨.

النوع الحادي عشر: الإيضاح بعد الإبهام:

قال أهل البيان: إذا أردت أن تُبهم ثم توضّح فإنك تُظنّب.

وفائدته: إما رؤية المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام والأيضاح، أو لتمكين المعنى في النفس تمكيناً زائداً لوقوعه بعد الطلب؛ فإنه أعزّ من المنساق بلا تعبٍ. أو لتكامل لذّة العلم به؛ فإن الشيء إذا علم من وجه ما، تشوّقت النفس للعلم به من باقي وجوهه وتألمت، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه كانت لذّته أشدّ من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة.

ومن أمثلته: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥]؛ فَإِنَّ اشْرَحَ يفيد طلب شرح شيء ما، و﴿صَدْرِي﴾ يفيد تفسيره وبيانه. وكذلك: ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٦]. والمقام يقتضي التأكيد للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد. وكذلك: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]؛ فَإِنَّ المقام يقتضي التأكيد، لأنه مقام امتنانٍ وتفخيم. وكذا: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوَآءٍ مَقْطُوعٌ مُّصْحِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

ومنه التفصيل بعد الإجمال، نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ إلى قوله: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]، وعكسه، كقوله: ﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَوْا إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أعيد ذكر (العشرة) لرفع توهم أن الواو في: ﴿وَسَبْعَةٌ﴾ بمعنى (أو) فتكون الثلاثة داخلةً فيها، كما في قوله: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾، ثم قال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رِجْسًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ٩، ١٠]. فإن من جملةتها اليومين المذكورين أولاً، وليست أربعةً غيرهما. وهذا أحسن الأجوبة في الآية، وهو الذي أشار إليه الزمخشري^(١)، ورجّحه ابن عبد السلام، وجزم به الرُّمَلْكَانِيُّ في «أسرار التنزيل». قال: ونظيره: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ [الأعراف: ١٤٢]؛ فإنه رافع لاحتمال أن تكون تلك العشرة من غير مواعدة. قال ابن عسّكر^(٢): وفائدة الوعد بثلاثين أولاً، ثم بعشر، ليتجدّد له قُربُ انقضاء المواعدة، ويكون فيه متأهباً مجتمّع الرأي، حاضر الذهن؛ لأنه لو وعد بالأربعين أولاً كانت متساوية، فلما فصلت استشعرت النفس قُربَ التمام، وتجدد بذلك عزّم لم يتقدم.

وقال الكرمانيّ في «العجائب»^(٣): في قوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ثمانية أجوبة: جوابان من التفسير، وجواب من الفقه، وجواب من النحو، وجواب من اللغة، وجواب من المعنى، وجوابان من الحساب. وقد سقّتها في «أسرار التنزيل»^(٤).

النوع الثاني عشر: التفسير:

- (١) في «تفسيره» سورة فصلت: ٩.
- (٢) ابن عسّكر: محمد بن علي أبو عبد الله، أديب، نبيل، عالم بالتاريخ والحديث (ت: ٦٣٦هـ). «قضاة الأندلس» ١٢٣، «الإحاطة في أخبار غرناطة» ١٢٢/٢ - ١٢٥.
- (٣) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ٢٠٦/١، البقرة: ١٩٦.
- (٤) وكان الكرمانيّ قد ذكرها، وإليك ما قال: أما التفسير فالجواب الأول: أن ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجعتهم. =

قال أهل البيان: وهو أن يكون في الكلام لبسٌ وخفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسره.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾﴾ [المعارج: ١٩-٢١]؛ فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ﴾ الخ... تفسير للهلع، كما قال أبو العالية وغيره.

﴿الْقِيَوْمُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قال البيهقي في «شرح الأسماء الحسنی»^(١): قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ﴾ تفسير للقيوم.

﴿يَسْمُومُنَّكُمْ سُوءَ الْعَلَابِ يَدْبَحُونَ...﴾ الآية [البقرة: ٤٩]. فيذبحون وما بعده تفسير للسوم.
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ...﴾ الآية [آل عمران: ٥٩]. ف (خلقه) وما بعده تفسير للمثل.

﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ﴾ [المتحنة: ١]. ف «تُلْفُونَ» تفسير لاتخاذهم أولياء.

﴿الضَّكْمُ﴾ لم يكلد ولم يؤكد... الآية [الإخلاص: ٢، ٣]. قال محمد بن كعب القرظي: لم يلد إلى آخره: تفسير للصد، وهو في القرآن كثير. قال ابن جني: ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها؛ لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجارٍ مجرى بعض أجزائه.

النوع الثالث عشر: وضع الظاهر موضع المضمَر:

ورأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصائغ. وله فوائد:

منها: زيادة التقرير والتمكين، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]. والأصل: هو الصمد. «وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١]، ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكُتُبِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكُتُبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

ومنها: قصد التعظيم، نحو: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿وَلِبَاسٍ تَلَفُوفٍ ذَلِكُمْ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

وأما الفقه، فإن الكفارات وجبت متتابعة، ولما فصل هاهنا بينهما بالإفطار، قيد ليعلم أنها كالمتصلة، وأما النحو، فإن الراوي قد يذكر مع الشيء في العطف، والمراد به أحدهما كقوله: «مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثَىٰ وَتَلَّتْ وَرَيْحٌ» فقيد، ليعلم أنهما كليهما مرادان. وأما اللغة فإن السبع يذكر والمراد به الكثرة، لا العدد الذي فوق الست ودون الثمان، وأما المعنى فإن الثلاثة لما عطف عليها سبعة، احتمال أن تكون بعدها ثالثة، فقيد بالعشرة ليعلم أنها كملت. وأما الحساب فإن السبعة المذكورة عقيب الثلاثة تحتل أن تكون مع الثلاثة كما في قوله: «وَقَدَّرَ فِيهَا أَوْثَانًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ»، أي: مع الوبمين اللذين ذكرا في قوله: «خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ». ولا بد من هذا لدفع التناقض في الآية، فقيد بقوله: «تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ» ليعلم أنها سواها. والثاني: أن عادة الحساب قد جرت بذكر الجملة بعد التفصيل.

(١) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي ٩٣/١.

ومنها: قصد الإهانة والتحقير، نحو: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْمُتَّيِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]. ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنْ الشَّيْطَانُ﴾ [الإسراء: ٥٣].

ومنها إزالة اللبس حيث يوهم الضمير أنه غير الأول: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لو قال: (تؤتيه) لأوهم أنه الأول، قاله ابن الحشّاب. ﴿الطَّانِينَ بِاللَّهِ طَبَعَ السَّوَى عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوَى﴾ [الفتح: ٦]؛ لأنه لو قال: (عليهم دائرته) لأوهم أن الضمير عائد إلى الله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ آخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ آخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦]؛ لم يقل (منه)؛ لثلا يتوهم عود الضمير إلى الأخ، فيصير كأنه مباشر بطلب خروجها، وليس كذلك؛ لما في المباشرة من الأذى الذي تاباه النفوس الأبية، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا، ولم يقل (من وعائه)؛ لثلا يتوهم عود الضمير إلى يوسف؛ لأنّ العائد عليه ضمير ﴿اسْتَخْرَجَهَا﴾.

ومنها: قصد تربية المهابة، وإدخال الرّوع على ضمير السامع، بذكر الاسم المقتضي لذلك، كما تقول: الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا. ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠].

ومنها: قصد تقوية داعية المأمور، ومنه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ومنها: تعظيم الأمر، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت: ١٩]. ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]. ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١، ٢].

ومنها: الاستلذاذ بذكره، ومنه: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الزمر: ٧٤]؛ لم يقل: (منها) ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة.

ومنها: قصد التوصل من الظاهر إلى الوصف، ومنه: ﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ آلِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]؛ لم يقل: (فأمنوا بالله وبني) ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها، وليعلم أنّ الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو مَنْ وُصِفَ بهذه الصفات، ولو أتى بالضمير لم يمكن ذلك، لأنه لا يُوصف.

ومنها: التنبيه على علية الحكم، نحو: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَدَرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩]. ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ لم يقل: (لهم) إعلماً بأن من عادى هؤلاء فهو كافر، وأنّ الله إنّما عاداه لكفره. ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٧]. ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]. ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠].

ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَمَا أُتِرْتُ نَفْسِي إِلَّا النَّفْسَ لَأَمَّارَةً﴾ [يوسف: ٥٣]؛ لم يقل: (إنها)؛ لثلاً يفهم تخصيص ذلك بنفسه، ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥١].

ومنها: قصد الخصوص، نحو: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]؛ لم يقل: (لك) تصريحاً بأنه خاصٌّ به.

ومنها: الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى، نحو: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]. فَإِنْ يَمْحُ اللَّهُ استئناف لا داخلٌ في حكم الشرط.

ومنها: مراعاة الجنس، ومنه: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ...﴾. السورة، ذكره الشيخ عز الدين، ومثله ابن الصائغ بقوله: ﴿حَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، ثم قال: ﴿عَلَقَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ ① كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى؛ فإن المراد بالإنسان الأول: الجنس. وبالثاني: آدم، أو: مَنْ يعلم الكتابة، أو إدريس. وبالثالث: أبو جهل.

ومنها: مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب، ذكره بعضهم في قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُخْرِكَ إِحْدَهُمَا الْآخَرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومنها: أن يتحمل ضميراً لا بد منه؛ ومنه: ﴿حَتَّى إِذَا أَهَلَّ قَرْيَةً اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]؛ لو قال: (استطعماها) لم يصح، لأنهما لم يستطعما القرية، أو (استطعماهم) فكذلك، لأن جملة (استطعما) صفة لقرية النكرة، لا لـ (أهل)، فلا بد أن يكون فيها ضمير يعود عليها، ولا يمكن إلا مع التصريح بالظاهر. كذا حرره السبكي في جواب سؤال سأله الصلاح الصفدي^(١) في ذلك حيث قال:

أسيّدنا قاضي القضاة وَمَنْ إِذَا
وَمَنْ كَفُّهُ يَوْمَ النَّدَى وَيَرَأُوهُ
وَمَنْ إِنْ دَجَّتْ فِي الْمَشْكَلاتِ مَسائِلُ
رَأَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مَعْجِزِ
وَمَنْ جَمَلَةُ الإِعْجَازِ كَوْنِ اخْتِصَارِهِ
وَلَكِنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً
وَمَا هِيَ إِلَّا ﴿اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ فَقَدْ
فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرِ
فَأَرشُدْ عَلَيَّ عَادَاتِ فَضْلِكَ حَيْرَتِي
بَدَا وَجْهُهُ اسْتِحْيَا لِهَ الْقَمْرَانِ
عَلَى طَرْبِهِ بَحْرَانِ يَلْتَقِيَانِ
جَلَاهَا بِفِكْرِ دَائِمِ اللَّمَعَانِ
لأَفْضَلِ مَنْ يُهْدَى بِهِ الثَّقْلَانِ
بِإِيجَازِ أَلْفَاظٍ وَبَسْطِ مَعَانِ
بِهَا الْفِكْرُ فِي طَوْلِ الزَّمَانِ عَنَانِي
نَرَى اسْتَطَعَمَاهُمْ مِثْلَهُ بِبَيَانِ
مَكَانِ ضَمِيرٍ؟ إِنْ ذَاكَ لِشَانِ
فَمَا لِي بِهَا عِنْدَ الْبَيَانِ يَدَانِ
تنبيه: إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه كما مرّ في آيات: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]. ونحوها.

ومنه: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَيْزٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾

(١) الصّفدي: خليل بن أيّوب، صلاح الدين، أديب مؤرخ كثير التصانيف (ت: ٧٦٤هـ). «الدرر الكامنة» ٨٧/٢،

وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴿البقرة: ١٠٥﴾؛ فإن إنزال الخير مناسب للربوبية، وأعادته بلفظ (الله)؛ لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للإلهية؛ لأن دائرة الربوبية أوسع.

ومنه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ إلى قوله: ﴿بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

وإعادته في جملة أخرى أحسن منه في الجملة الواحدة لانفصالها، وبعد الطول أحسن من الإضمار، لثلا يبقى الذهن متشاغلاً بسبب ما يعود عليه، فيفوته ما شرع فيه، كقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣] بعد قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزر﴾ [الأنعام: ٧٤].

النوع الرابع عشر: الإيغال، وهو الإمعان:

وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، وزعم بعضهم أنه خاص بالشعر، ورد: بأنه وقع في القرآن من ذلك: ﴿نَقُورٍ اتَّعَبُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّعَبُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكَوْا أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠، ٢١]، فقوله: ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ إيغال؛ لأنه يتم المعنى بدونها، إذ الرسول مهتد لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة في الحث على اتباع الرسل والترغيب فيه.

وجعل ابن أبي الإصبع منه: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْأَصْمَ الْأَعْمَى إِذَا وَلَّىٰ مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]؛ فإن قوله: ﴿إِذَا وَلَّىٰ مُدْبِرِينَ﴾ زائد على المعنى، مبالغة في عدم انتفاعهم ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] زائد على المعنى، لمدح المؤمنين والتعريض بالذم لليهود، وأنهم بعيدون عن الإيقان. ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ نَطْقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، فقوله: ﴿مِثْلَ مَا﴾ إلى آخره.. إيغال زائد على المعنى، لتحقيق هذا الوعد، وأنه واقع معلوم ضرورة، لا يرتاب فيه أحد.

النوع الخامس عشر: التذييل:

وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة، والثانية تشتمل على المعنى الأول، لتأكيد منطوقه أو مفهومه، ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرر عند من فهمه. نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [سبأ: ١٧]، ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَيْءٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ أَفَإِنْ مَتَّ فُهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]. ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

النوع السادس: الطرد والعكس:

قال الطيبي: وهو أن يؤتى بكلامين، يقرر الأول بمنطوقه مفهوم الثاني وبالعكس، كقوله: ﴿لَيْسَتَنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ تِلْكَ مَرْثَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ [النور: ٥٨]. فمنطوق الأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصة مقرر لمفهوم رفع الجناح فيما عداها، وبالعكس. وكذا قوله: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦].

قلت: وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوع الاحتباك.

النوع السابع عشر: التكميل:

ويسمى بالاكتراث، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم، نحو: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَافٌ عَلَى الْكٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. فإنه لو اقتصر على ﴿أَذَلَّةٌ﴾ لتوهم أنه لضعفهم، فدفعه بقوله: ﴿أَعْرَافٌ﴾. ومثله: ﴿أَشِدَاءٌ عَلَى الْكٰفِرِ رَحِمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. لو اقتصر على (أشداء) لتوهم أنه لغلظهم.

﴿تَخْرُجُ بَيْضَاءٌ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ [طه: ٢٢]، ﴿لَا يَحْطَبَنَّكُمْ سُلَيْمٰنٌ وَجُدُوهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨] احتراس، لثلاثا يتوهم نسبة الظلم إلى سليمان. ومثله: ﴿فَتَضَيَّبِكُمْ مِنْهُم مَّعْرَةٌ بَعْدَ عِلْمٍ﴾ [الفتح: ٢٥]. وكذا: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنٰفِقِينَ لَكٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. فالجملة الوسطى احتراس، لثلاثا يتوهم أن التكذيب مما في نفس الأمر.

قال في «عروس الأفراح»^(١): فإن قيل: كل من ذلك أفاد معنى جديداً، فلا يكون إطناباً، قلنا: هو إطناب لما قبله من حيث رفع توهم غيره، وإن كان له معنى في نفسه.

النوع الثامن عشر: التتميم:

وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم غير المراد بفضلة تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله: ﴿وَيَطْمُونُ أَلْطَعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسان: ٨]، أي: مع حب الطعام، أي: اشتهاه؛ فإن الإطعام حينئذ أبلغ وأكثر أجراً. ومثله: ﴿وَعَايَ أَلْمَالِ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصّٰلِحٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢]، فقوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ تتميم في غاية الحسن.

النوع التاسع عشر: الاستقصاء:

وهو أن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصى جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً، كقوله تعالى: ﴿أَبُودُ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ...﴾ [البقرة: ٢٦٦]، فإنه تعالى لو اقتصر على قوله: ﴿جَنَّةٌ﴾ لكان كافياً، فلم يقف عند ذلك حتى قال في تفسيرها: ﴿مِنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ فإن مصاب صاحبها بها أعظم، ثم زاد: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ متمماً لوصفها بذلك، ثم كمل وصفها بعد التتميم فقال: ﴿لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشتد الأسف على إفسادها، ثم قال في وصف صاحبها: ﴿وَأَسَابُهُ الْكَبِيرُ﴾، ثم استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيم المصاب، بقوله بعد وصفه بالكبيرة: ﴿وَلَهُ دَرِيَّةٌ﴾، ولم يقف عند ذلك حتى وصف الذرية بـ ﴿ضِعْفَاءُ﴾، ثم ذكر استئصال الجنة - التي ليس لهذا المصاب غيرها - بالهلاك في أسرع وقت حيث قال: ﴿فَأَسَابَهَا إِعْصَارٌ﴾، ولم يقتصر على ذكره، للعلم بأنه لا يحصل به سرعة الهلاك، فقال: ﴿فِيهِ نَارٌ﴾، ثم لم يقف عند ذلك حتى أخبر باحتراقها، لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفي باحتراقها، لما فيها من الأنهار ورطوبة الأشجار، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله: ﴿فَأَحْرَقَتْ﴾ فهذا أحسن استقصاء وقع في كلام وأتمه وأكمله.

قال ابن أبي الإصبع: والفرق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل: أن التتميم يرد على المعنى الناقص ليتّم، والتكميل يرد على المعنى التام فيكّمّل أوصافه، والاستقصاء يرد على المعنى التام الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه، حتى يستوعب جميع ما تقع الخواطر عليه، فلا يبقى لأحد فيه مساغ.

النوع العشرون: الاعتراض:

وسمّاه قدامة^(١): التفاتاً، وهو: الإتيان بجملته أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب، في أثناء كلام أو كلامين اتصالاً معني، لنكتة غير دفع الإيهام؛ كقوله: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]. فقوله: ﴿سُبْحَانَهُ﴾ اعتراض لتنزيه الله سبحانه وتعالى عن البنات، والشناعة على جاعليها. وقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]؛ فجملة الاستثناء اعتراض للتبرُّك.

ومن وقوعه بأكثر من جملة: ﴿فَأَوْهَرِبْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [سأؤمكم حرث لكم] [البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣]؛ فقوله: ﴿سَأؤمكم﴾ متصل بقوله: ﴿فَأَوْهَرِبْ﴾؛ لأنه بيان له، وما بينهما اعتراض للحث على الطهارة وتجنب الأدبار.

وقوله: ﴿يَتَّأَرَضُ آبِلَى مَاءِكِ﴾ إلى قوله: ﴿وَقِيلَ بَعْدًا﴾ [هود: ٤٤] فيه اعتراض بثلاث جمل، وهي: ﴿وَعِصَ الْمَاءِ وَفِضَى الْأَمْرِ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ قال في «الأقصى القريب»: ونكتته إفادة أن هذا الأمر واقع بين القولين لا محالة، ولو أتى به آخرأ لكان الظاهر تأخره، فبتوسطه ظهر كونه غير متأخر. ثم فيه اعتراض في اعتراض، فإن ﴿وَفِضَى الْأَمْرِ﴾ معترض بين ﴿وَعِصَ﴾ و﴿وَأَسْتَوَتْ﴾؛ لأن الاستواء يحصل عقب الغيض.

وقوله: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانٍ﴾ إلى قوله: ﴿مُتَّكِينَ عَلَى فُرُشٍ﴾ [الرحمن: ٤٦ - ٥٤] فيه اعتراض بسبع جمل إذا أعرب حالاً منه.

ومن وقوع اعتراض في اعتراض: ﴿فَلَا أُنسِمُ بِمَوْعِدِ الْجُورِ ۖ وَإِنَّهُ لَفَسَسٌ لِّوَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [٦١] إِنَّهُ لَفَرَّءٌ لِّرَبِّكَ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٧]. اعتراض بين الفسّم وجوابه بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَسٌ...﴾ الآية. وبين القسم وصفته بقوله: ﴿لَوَعْلَمُونَ﴾ تعظيماً للمقسم به وتحقيقاً لإجلاله، وإعلاماً لهم بأن له عظمة لا يعلمونها.

قال الطيبي في «التبيان»^(٢): ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة، مع أن معيئه مجيء ما لا يُترقّب، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب.

(١) قدامة بن جعفر البغدادي، أبو الفرج، من البلغاء الفصحاء المتقدمين في المنطق والفلسفة. له: «جواهر الألفاظ» (ت: ٣٣٧هـ). «النجوم الزاهرة» ٣/ ٢٩٧، مقدمة «جواهر الألفاظ».

(٢) «التبيان في البيان» ص ٣١٨.

النوع الحادي والعشرون: التعليل:

وفائدته: التقرير والأبلغية، فإنَّ النفوس أبعثُ على قبول الأحكام المعلَّلة من غيرها، وغالب التعليل في القرآن على تقدير جواب سؤالٍ اقتضته الجملة الأولى.
 وحروفه: اللّام، وإن، وأن، وإذ، والباء، وكى، ومن، ولعلّ، وقد مضت أمثلتها في نوع الأدوات.

وممّا يقتضي التعليل لفظ (الحكمة) كقوله: ﴿حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥]. وذكر الغاية من الخلق، نحو قوله: ﴿جَعَلْ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢]. ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا ﴿١﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبا: ٦، ٧].

